جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة دروس في مقياس اقتصاد المعرفة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص : ادارة الكترونية وخدمات رقمية

اعداد الأستاذة :

- **بحاش وفاء**

السنة الجامعية :2024-2025

مقدمة:

تعتبر المعرفة الصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن. ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الانسانية . فالمعرفة هي احد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الانسانية وتطويرها باعتبارها العنصر الانتاجي الرئيسي والمحدد الاساسي للإنتاجية انما ينطلق من تطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية.

ان امتلاك وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة من خلال الاستخدام الكثيف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة لا بد وان يشكل اضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة.

كما ان التوجه المعاصر من قبل العلماء والباحثين نحو اعتبار المعرفة ذات قيمة وانها أصبحت العنصر الرئيسي من بين عناصر الانتاج يلقي الضوء على جانب آخر من المعرفة يتعلق بكيفية ادارتها.

ويقوم الاقتصاد الجديد – اقتصاد المعرفة – على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحث والتطوير والتعليم وتمويله والتدريب والتأهيل وغيرها من المؤشرات، وأصبح الاستثمار في المعلومات أحد عوامل زيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل، وقدر الاقتصاديون أن 09 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول التعاون الاقتصادي مبنية على المعرفة واتجهت العديد من الهيئات والمؤسسات والمنظمات التي تعنى بالشأن الاقتصادي والتنمية بشكل عام إلى تحديد الأطر التي ينبغي ان تسير ضمنها استراتيجيات مخططات التنمية لتحقق نجاحا ضمن تداعيات هذا الاقتصاد .وتتشابه العديد من تلك الأطر والمؤشرات في العديد من المتغيرات والتي يمكن تجمعيها من البيانات الإحصائية التي تتيحها المؤسسات الوطنية و الإقليمية والدولية...الخ، والتي تسمح بالقيام بالمقارنات واتخاذ القرارات لتعجيل مسير التنمية

بها .ولم تشذ الجزائر عن القاعدة وسعت كغيرها من الدول لتحقيق متطلبات هذا الاقتصاد الجديد.

وتندرج أهمية مقياس اقتصاد المعرفة في تمكين الطالب من التعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة والالمام بمختلف جوانبه من متطلباته واهميته وسماته المميزة ، بالإضافة لعرض تجارب لدول أجنبية تمكنت من تحقيق قفزة نوعية بتحولها وتوجهها نحو اقتصاد المعرفة ، وكذا بيان تجربة الدول العربية في ذلك ومن بينها الجزائر بتقديم رؤية تشخصية حول البناء المعرفي فيها ومتطلباته وعرض الاستراتيجية الوطنية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

مفاهيم ومصطلحات :

من دراستنا لأدبيات اقتصاديات المعرفة، اتضح لنا ضرورة تثبيت بعض المفاهيم في ذهن الطالب و التي ستتكرر له ضمن هذه المطبوعة ، ومنها ما يلي :

1-الاقتصاد المعرفي :

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها . فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنطويا تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة.

2- انتاج المعرفة :

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع او الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها .

3- صناعة المعرفة :

هي امتداد لعملية انتاج المعرفة ، وتتضمن الاساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة .

4- ادارة المعرفة :

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول الى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. ويمكن القول ان ادارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل .[1]

5- الاقتصاد المبني على المعرفة :

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الانشطة الانتاجية المختلفة، اي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن ان نطلق عليه المجتمع المعلوماتي .[2]

---

[1] غالب عوض الرفاعي ، "**اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة**" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004 ،ص13.

[2] خضـــري، محمد، **متطلبات التحول نحو الاقتصـــاد المعرفي**، مجلة الرابطة، المجلد الرابع ،العددان 3 و 4،تشـــرين الثاني،2004 ،ص35.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمعرفة

المبحث الأول: مفهوم المعرفة

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعرفة

المطلب الثاني: تعريف المعرفة

المطلب الثالث: خصائص المعرفة والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثاني: أنواع المعرفة ومصادرها

المطلب الأول: أنواع المعرفة

المطلب الثاني: مصادر المعرفة

المبحث الثالث: انتاج المعرفة واكتسابها

المطلب الأول: انتاج المعرفة

المطلب الثاني: اكتساب المعرفة

تمهيد:

تمثل المعرفة وتقنياتها شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية، وأصبح معيار نجاح أي مؤسسة أو دولة هو ما تمتلكه من مقومات استثمار المعرفة؛ فالمعرفة هي الأساس في أي نشاط بشرى، وهي المورد الذى بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر.

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات، وصار للذكاء الاصطناعي المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد أو العمالة . حيث بات إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها وتداولها المصدر الرئيس للنمو، وغدت المعرفة نوع جديد من رأس المال يقوم على الأفكار والخبرات، وأصبح يعبر عنها برأس المال المعرفي الذى يعد في الاقتصاد المعرفي أكثر أهمية من رأس المال المادي، وهكذا أصبحت التكنولوجيا والمعرفة هما العاملان الرئيسان للنمو والتنمية.

المبحث الأول: مفهوم المعرفة

المعرفة هي الإدراك، وفهم الحقائق من خلال التفكير المجرّد، أو من خلال اكتساب المعلومة عبر التجارب أو الخبرات، أو التأمّل في مكنونات الأمور، أو التأمّل في الذات، أو الإطّلاع على تجربة الآخر وقراءة استنتاجاته، وترتبط المعرفة بالبديهة، وكشف المجهول، والتطورات التقنية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعرفة[1]

يسعى الإنسان منذ القدم إلى البحث عن سبل العيش والعمل على الاستقرار، وقد اعتمدت حياته على البحث المستمر عن لقمة العيش خلال الصيد والزراعة وصناعة كل ما يحتاجه لضمان حياته وأمنه، وتطورت حياته من خلال تراكم المعارف والخبرات التي اكتسبها عبر السنين.

وتشكل فلسفة المعرفة أحد الأسس المهمة التي تمثل تفكير كل فيلسوف، ولا توجد فلسفة إلا وتحتوي على موقف صاحبها من المعرفة، فالمعرفة أداة ووسيلة وغاية في الوقت ذاته، وبالمعرفة يزداد الإنسان ارتباطاً بالواقع، ويترسخ وجوده على الأرض، فيعرف ذاته والعالم من حوله، ويعرف ربه ، وتحقق المعارف على هذا النحو يجعل الحياة أكثر سهولة، ويدرك الإنسان أن الحياة تنطوي على مبررات للوجود باستمرار، لذلك تبحث فلسفة المعرفة في مبادئ المعرفة الإنسانية، وطبيعتها ومصدرها وقيمتها وحدودها، والعلاقة بين الذات المدركة والموضوع، ومدى مطابقة تصوراتنا لما هو مستقل عن العقل.

ويعد مفهوم المعرفة من المفاهيم التي ظهرت منذ القدم، وتطورت بتطور الحياة وأساليب التعلم، بأنْ عمل حمورابي1792 –1750 ق.م على تأسيس أول مدرسة في بلاد ما بين النهرين، وكانت تدرس فيها جميع المعارف والعلوم في تلك الفترة، ودعى كنف وشيوس 551

[1] سامي الكامل بركة ، **فلسفة إدارة المعرفة النشأة والتطور**، مجلة رواق محكمة ،العدد السابع ، يونيو 2020،ص 5.

479ق.م إلى نشر المعرفة التي رأى انها الوسيلة الوحيدة للتقدم والنجاح على الأرض، وأن التسلح بالعلم أفضل من التزين بالحلي والجواهر.

وقد اقترنت المعرفة عند البابليين بالكهانة والسحر والطب والفلسفة، ثم انتقلت إلى المعرفة الفلسفية التي بحثت الأشياء والحوادث والموضوعات وغيرها.

أما اليونان ففلسفة المعرفة لديهم تمثلت في قدرتهم على التحليل، وهو ما ميزهم عن البابليين والفراعنة الذين استخدموا معارفهم في وضع المباني الخالدة التي تعد من عجائب الدنيا، لكن هم لم يقوموا بتدوين هذه المعارف في نظريات يمكن الرجوع إليها كما فعل اليونانيون القدامى.

ومع ظهور الحضارة اليونانية تشكلت ثقافة جديدة دعت إلى التفكير العقلاني الحر، ومهدت بذلك الطريق إلى ولادة العلم النظري الذي أنتج الفلسفة، وساهم في تقدم العلم الرياضي فالمعرفة حقل فلسفي قديم متجدد، وهي نتاج أعمال العقل الإنساني.

وكان الفلاسفة اليونان أول من بحث في مسائل المعرفة، ومهد الطريق إلى ظهور العديد من الاتجاهات الحسية والعقلية في العصور المختلفة، وكان من رواد فلسفة المعرفة كلاً من فيثاغورس 490 572 ق.م، وهو أحد دعائم المعرفة وينابيعها، حيث اهتم اهتماماً كبيرا بالرياضيات، وكان يقدس الرقم (10) لأنه يمثل الكمال.

أما أفلاطون 347 427 ق.م فقد رأى أن المعرفة ترتقي بحياة الإنسان، وذلك من خلال دعوته لإقامة المدينة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة، واعتقد أ ن الإنسان دون معرفة لن يتمكن من معرفة ذاته، لذلك قسم المعرفة إلى أربعة أقسام هي:

- **المعرفة الحسية** :وهي أدنى أنواع المعرفة، المعرفة الظنية :وهي تتمثل في الحكم على المحسوس ومقارنتها ببعضها ، والمعرفة الاستدلالية :وهي التي يتحصل عليها العقل من خلال الجدل والفرضيات، والمعرفة اليقينية :وهي أرقى أنواع المعرفة، لأنها تدرك المثل العليا.

أما أرسطو فقد اهتم بالمعرفة الإنسانية اهتماماً بالغا، وهو يرى أ ن الإنسان بطبعه يشتاق إلى المعرفة، وأ ن المعرفة تبدأ دائماً من التجربة الحسية المباشرة، وتسير بشكل متصاعد إلى المعرفة العقلية، ومن ثم المعرفة الحدسية، وذلك لأ ن الإدراكات الحسية تنقل إلينا المعطيات التي لا يمكن بدونها أنْ تقوم أية معرفة من الأساس وفي العصر الإسلامي حث الإسلام على العلم والمعرفة، فجرد العقل من الأساطير والخرافات والجهل والتخلف، ودعا الإنسان إلى التفكر واستعمال العقل والتدبر في خلق الله، وشجع على طلب العلم واكتساب المعارف المتعددة، وقد شهدت الدولة الإسلامية تطورا في العلوم المختلفة، وانتشرت العلوم في كل أصقاع المعمورة، فبعد أنْ كانت المعرفة محتكرة من قبل الفلاسفة أصبح اكتساب العلم فريضة على كل مسلم، وأصبح الفقهاء مكلفون بنشر العلم في دور العلم والمساجد التي تستقبل الطلاب من كل مكان.

وقد وردت العديد من الآيات القرآنية التي تحث على ذلك منها : قوله تعالى:

﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِكَ الذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبِكَ الْأَكْرَمُ الذِي عَلمَ بِالْقَلَمِ عَلمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** ﴾ سورة العلق، الآيات 1-5.

وقوله تعالى :﴿**الرحْمَنُ عَلمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلمَهُ الْبَيَانَ** ﴾ سورة الرحمن الآيات 4-5 .

وقوله تعالى : ﴿**وَمَا أُوتِيتُمْ مِ نَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلًا** ﴾ سورة الاسراء، من الآية85

وفي العصر الحديث فقد عرّف فرنسيس بيكون (1561 1626) المعرفة بأ نها القوة، فالمعرفة بمفهومها الواسع ثروة حقيقية للأفراد والجماعات والمؤسسات، فهي الأداة الفاعلة التي بواسطتها تتمكن المؤسسات من القيام بأنشطتها وبرامجها لتحقيق أهدافها المنشودة بكفاءة عالية.

أما ديكارت (1596 1650) فيرى أ ن العقل وحده سبيلنا إلى المعرفة، وعن طريق الشك نتو صل إلى أننا نفكر، ووراء العقل والفكر نحن لا نعرف شيئا في حين رأى لوك (1632 1704) أ ن المعرفة ممكنة، لكن ها محدودة بحدود الحواس، ونحن

لا نعرف شيئاً وراء الحواس، لذلك فسبيلنا الوحيد إلى المعرفة هو العالم الحسي، وما فيه من وقائع تخضع لحواسنا .بينما اهتم كانط (1804 1724) بالعلوم والرياضيات واتخذ منها نقطة انطلاق لتكوين نظرة فلسفية تنظم المعرفة الإنسانية، حيث آمن بالعقل وقدرته على توحيد الإحساسات التي تأتي من الخارج مبعثرة، ثم يصيغها ويحيلها إلى أمر أكثر معقولية وفهم.

أما برجسون (1941 1859)فقد رأى أن المعرفة ممكنة لكن في حدود الحدس، ووراء الحدس نحن لا نعرف شيئا، فالحدس يوصلنا إلى معرفة تفوق المعرفة العقلية وقد رد هيوم (1776 1711) كل معارفنا إلى التجربة التي تستند على مصدرين هما : الأفكار والإحساس، و رأى أن المعرفة تتكون من نوعين : الأول : العلوم الرياضية والمنطقية، وأسماها بالعلاقات بين الأفكار، والثاني : العلوم الطبيعية والأفكار العملية في حياتنا وأسماها بأمور الواقع.[1]

وقد طرأت الكثير من التغيرات والتعديلات أثناء تطور الفلسفة، وأصبحت المعرفة منذ كانط تحتل مكانة مرموقة، فاقت كل جوانب الفلسفة الأخرى، ومنذ ذلك الحين أصبحت الفلسفة تفكير في هذه المعرفة، أهي معرفة المعرفة ؟.

من هنا أصبحت المعرفة نابعة من التجربة في واقعنا، وبالتالي فالقوة النابعة عن معرفة لا يمكن أنْ نفصلها عن معرفة القوة، ولهذا فالمعرفة المتقدمة تهتم بالتعليم وتسخر إمكانياتها لإنشاء مؤسسات تعليمية لضمان تقدمها على بقية الدول الأخرى، حيث المنافسة على اكتساب عملاء يستهلكون ما تنتجه من صناعات.

أما الفلاسفة المعاصرين فقد استفادوا من أراء هيوم وكانط، حيث رأى هايدجر (1889 1976)أن المعرفة تعني الدراية بشئ ما وإتقانه وكشفه لنا، لذلك فمعرفة الإنسان تكمن

[1] إبراهيم مصطفى، **الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم**، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الإسكندرية، 2000 ، ص 235-236.

في الحصول على التقنية، وتطويعها اعتماداً على الفكر وتوجيهها لخدمة غايات وأهداف نبيلة، فالعلم والتقنية نوعان من المعرفة بالمعنى الواسع.[1]

وأراد ارنست ماخ تأسيس أرضية صلبة للعلم مستنداً إلى الخبرة، حيث رأى ضرورة استبعاد التفسيرات الميتافيزيقية من سياق المعرفة العلمية، لذلك لا بد أنْ يبدأ العالم بوصف الوقائع والعمليات والتكنيك المستخدم حتى يستطيع أنْ يبدأ بداية حقيقية.

أما كارناب (1970 1891) فيرى أن أفكارنا العلمية تستند إلى قاعدة تجريبية ثابتة، هي المعطيات الحسية، فالمعرفة ترجع بشكل أساسي إلى التجربة، ولذلك فأي فكرة لا تخضع للتجربة لا يمكن أنْ تكون علمية دقيقة.

أما اينشتين فيرى أن الخبرة هي بداية ونهاية معارفنا، لذلك لا يمكن للعالم أنْ يؤسس نظرية لا علاقة لها بالتجربة، وبالتالي فالمعرفة العقلية وحدها لا تزودنا بفهم الواقع والتجربة، والمعرفة التجريبية وحدها لا تزودنا بفهم دقيق عن العالم، إذن لا بد من تآزر ما هو عقلي مع ما هو تجريبي؛ حتى يمكن تأسيس نظرية علمية.

لذلك من الطبيعي أنْ يزداد الاهتمام بالمعرفة في العصر الحاضر، وبخاصة بعد أنْ ساهمت الثورة الصناعية وما حدث بعدها من تطورات تكنولوجية تمثلت في ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات التي أثرت بشكل مباشر على المجتمع، وأد ت إلى ظهور الانترنت كأسرع وسيلة اتصال عالمية، مهدت الطريق إلى تبادل المعرفة، لذلك

فزيادة حجم المعرفة وتضاعفها بهذه السرعة ليس أمرا غريباً في هذا العصر الذي سمي بعصر المعرفة، حيث أصبحت المجتمعات فيه وكأنها قرية صغيرة، وأصبح التركيز على الاقتصاد والتنافس في الإدارة.[2]

---

[1] مارتن هايدجر، **كتابات أساسية**، ج2 ، ترجمة إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 ،ص 177-202.

[2] سامي الكامل بركة ، مرجع سابق، ص 6-7.

لقد تعاظم دور المعرفة وأسهمت نظم المعلومات في خلق تراكم معرفي، خاصة مع ظهور ظاهرة العولمة وانتشار المعرفة من خلال شبكة المعلومات، ونظم الاتصالات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات، حيث ازداد انتشار المعرفة، لذلك فقد شكلت المعرفة ثروة حقيقية للبشرية، والتي تمكنت من خلالها القيام بعديد الأنشطة، وحققت أهدافها بكل فعالية وكل هذا أدى إلى ما يعرف بنشأة إدارة المعرفة[1].

تعددت الآراء حول نشأة إدارة المعرفة، ومن تلك الآراء ما يلي[2]:

الرأي الأول :أن بداية ظهور إدارة المعرفة كان في المؤتمر الأمريكي الأول سنة 1980م، وهو المؤتمر الذي فيه أصبحت المعرفة لها علاقة واضحة بهيكلية العمل حيث أشار ادوارد فارنيوم إلى عبارته المشهورة (المعرفة قوة)، ومنذ ذلك الحين ولد حقل جديد سمي بهندسة المعرفة.

الرأي الثاني :أ ن إدارة المعرفة ترجع إلى سنة 1985 م حين قامت إحدى الشركات الأمريكية بتطبيقها، لكن تلك الفترة تجاهلها الجميع، ولم يقتنعوا بها، وبخاصة أكبر سوق للأوراق المالية في العالم.

الرأي الثالث :أ ن أول من ابتكر مفهوم إدارة المعرفة هو(كارل ويج) سنة 1986، ثم تطور هذا المفهوم، وفي سنة 1989 ، بادرت الشركات الأمريكية إلى إدارة أصول المعرفة تكنولوجيا ثم ازدهرت مبادرات إدارة المعرفة في التسعينات من خلال الانترنت، وتزايدت الندوات والمؤتمرات العلمية عن إدارة المعرفة في النصف الأخير من التسعينات، حيث بدأ الاهتمام بشكل عملي وأكاديمي فتبنت العديد من الشركات والمنظمات مفهوم إدارة المعرفة، ثم خصص البنك الدولي سنة 1999 4%، من موازنته السنوية لتطبيق أنظمة إدارة المعرفة.

و **رأى فريق آخر** :أن ظهور إدارة المعرفة يرجع إلى (دون مارشاند) في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، باعتبارها أخر مرحلة من الفرضيات التي تتعلق بتطور تقنية المعلومات، وقد

---

[1] صلاح الكبيسي، **إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، بحوث ودراسات ،القاهرة ، 2005، ص5-6.

[2] سامي الكامل بركة ، مرجع سابق، ص7-8.

ساهم العديد من المهتمين بالإدارة في نشأتها وتطورها، نذكر منهم (دروكر) الذي تنبأ بأهمية المعلومات والمعرفة الصريحة كموارد تنظيمية،والتحول من الفكر الاقتصادي إلى الفكر المعرفي، والنظر إلى المعرفة بأنها أداة حاسمة في توليد القوة، ورأى أن العمل الإداري النموذجي سيكون قائماً على المعرفة عن طريق اكتسابها واستحواذ الموظفين عليها وتبادلها بينهم، وأن المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تهيمن على الاقتصاد في المجتمع ستكون من صناع المعرفة .[1]

وتعددت التعريفات حول فلسفة إدارة المعرفة، حيث تم تعريفها بالآتي:

- الإدارة التي تعمل على مدى امتلاك الأفراد للمعارف في عقولهم، وجمع وتنظيم السجلات والوثائق بطريقة تسهيل استخدامها والمشاركة فيها بين أعضاء المؤسسة بما يحقق رفع مستوى الأداء، ونجاح العمل بأفضل الأساليب وأقل التكاليف.[2]
- العمل من أجل زيادة كفاءة استخدام رأس المال الفكري في نشاط الأعمال، وهي تتطلب ارتباط أفضل العقول مع بعضها من خلال المشاركة الجماعية والتفكير الجماعي. العمليات التي تساعد المؤسسات والمنظمات للحصول على المعلومات واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل الخبرات الضرورية إلى الأنشطة الإدارية المختلفة لاتخاذ القرارات وحل المشكلات.[3]

الإدارة التي تهتم بتحديد معلومات ومعارف المؤسسة، وتحصل عليها من مصادرها المختلفة، وتقوم بحفظها وتخزينها وتطويرها وزيادتها.

وترجع فلسفة إدارة المعرفة إلى التفكير الفلسفي، حيث حظيت المعرفة باهتمام كثير من الفلاسفة والمفكرين من جهة، وعلماء التقنية والباحثون عن التقدم التكنولوجي من جهة أخرى،

---

[1] لميس منصور، **إدارة الجودة ومستوى مساهمتها في تحقيق إدارة المعرفة**، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016 م، ص 39.

[2] علي الأكلي، **إدارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات، مؤسسة الوراق للنشر**، الأردن، 2008 ، ص26 .

[3] غالب ياسين، **المعلوماتية وإدارة المعرفة، رؤيا استراتيجية عربية**، دورية مستقبل العرب ،2000 ، العدد 260 ،ص124 .

وقدم بروساك أهم الأسباب التي أدت إلى التطور المعرفي وتزايد الاهتمام بإدارة المعرفة بالآتي:

- التطور والتقدم التكنولوجي السريع، وتقنيات صناعة الأجهزة الإلكترونية.
- التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات، واكتشاف شبكة الاتصالات العالمية(الانترنت).
- الانفتاح على السوق العالمية وعولمة التجارة وازدياد حدة المنافسة، وظاهرة العولمة بمجالاتها المختلفة.

ويشير بعض الباحثين إلى أن نشؤ إدارة المعرفة جاء نتيجة بعض المبادرات الإدارية منها:

- إعادة هندسة العملية الإدارية :وتتمثل في إعادة تصميم الأعمال من أجل تحسين الجودة والخدمة.
- إدارة الجودة الشاملة :وتتمثل في الأسلوب المتبع في قيادة المؤسسة من التحسين المستمر في الأداء على المدى البعيد، وتعرف بأنها فلسفة إرشادية من أجل التحسين المستمر للمؤسسة من خلال التطبيق الدقيق للطرق الكمية، واستخدام المصادر البشرية للوفاء باحتياجات المستهلك.
- إدارة المعلومات :تتمثل في الاهتمام بضمان الطرق التي توصلنا إلى المعلومات، وتوفير الأمان والسرية وتخزينها ونقلها إلى المحتاجين لها.

المنظمة المتعلمة :تتمثل في أهمية تغيير نمط تفكير العاملين، وتحقيق التعلم الجماعي للوصول إلى النتائج المرغوبة، ويعرف دافت المنظمة بأ نها المؤسسة التي يحدد فيها العاملون المشكلات، ويقوموا بحلها بما يجعل المؤسسة قادرة على التجريب والتغيير والتحسين باستمرار لزيادة قدرتها على النمو والتعلم.[1]

[1] سامي الكامل بركة ، مرجع سابق،ص9-10.

أما الأسباب التي أدت إلى ظهور فلسفة إدارة المعرفة فيمكن إجمالها في الآتي:

1- ازدياد دور المعرفة في نجاح المؤسسات في تخفيض التكاليف وزيادة الايرادات.

2- عولمة الاقتصاد وسرعة انتقال المعلومات عن طريق التكنولوجيا الحديثة.

3- قدرة التقنيات الحديثة للحصول على المعلومات والمعرفة فاقت قدرة العامل على استيعابها.

4-ازدياد وحد ة المنافسة بين المؤسسات وازدياد الاكتشافات الجديدة، والمتسارعة في مختلف المجالات.

5- التغيرات السريعة في اتجاهات أذواق العملاء جعلت الإدارة التقليدية لا تستطيع مواكبة التغيرات.

6- اتساع مجالات التنافس والإبداع والتجديد والتنوع.[1]

المطلب الثاني: تعريف المعرفة

وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم المعرفة من مختلف الجوانب والزوايا.

أولا- المعرفة لغةً : هي من العُرف مضاد النكر، والعرفان مضادّ للجهل، كما وردت المعرفة والعرفان بمعنى العلم بالأمر والسكون له، واستخدمها الزمخشري بمعنى المجازاة وذلك في قوله: لأعرفن لك ما صنعت، بمعنى لأجازيك به، واستخدمت كلمة المعرفة للدلالة على الشيء العالي والطيب، كأن يقال هذا الإنسان غرُّ المعرفة أي تطيب معرفته، والمعرفة تحصل بعد العدم، ويكون العدم بسبب الجهل بالأمر أو نسيانه واختفائه من الذهن، وبالمعرفة يكمن تمييز الشيء عما يشبهه أو يختلط به. [2]

---

[1] رشاد محمد، حسين محمود، علاقة **إدارة المعرفة وتقنيات المعلومات**، المجلة الأردنية، مجلد8 ، العدد1، 2004 ، ص 83

[2] الجامعة المستنصرية ، تم الاطلاع على المقال بتاريخ :12-03-2024 ، على الموقع الالكتروني:

ثانيا- المعرفة اصطلاحاً : هي العلم بذات الشيء وتفصيله عما سواه، والمعرفة تستخدم للدلالة عما تمّ الوصول إليه بتدبير وتفكير، وتستخدم في الدلالة على الأمر الذي تدرك آثاره لا ذاته، كأن يقال: عرفت الله، ويرى أكثر الجمهور أنّ أصل المعرفة يحصل ضرورياً وفطرياً، ويمكن أن يحتاج إلى الاستدلال والتمعّن به، بينما يرى بعضهم أنّها مكتسبة، ولا يمكن وقوعها ضرورةً لارتفاع الكلفة.

في حقيقة الأمر لا يوجد تعريف واحد وموحد للمعرفة، باعتبار أن هذا العلم "علم المعرفة" لا يزال محل بحث وتطوير من قبل الخبراء والباحثين في هذا المجال[1].

وقد أعطيت تعريفات متعددة للمعرفة كل حسب وجهة نظره، نذكر منها:

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعرفة يمكن إدراجها كما يلي:

1-عرفت المعرفة على أنها " : كل العمليات العقلية عند الفرد؛ من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص[2]."

2-كما عرفت على أنها" : جميع الوسائل التي تستخدمها ال مؤسسة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن، والتي ستتبع فعلا[3] ."

يلاحظ من خلال التعريفين السابقين أن المعرفة ترتبط بالفرد كما ترتبط بالمؤسسة، ويمكن القول أن هذين التعريفين متكاملان، فالفرد من إدراكه وتعلمه – من خلال المحيط الذي يكون فيه – يتبع سلوكا معينا؛ فالمؤسسة في هذه الحالة تعمل على إيجاد الوسائل التي تكشف سلوكيات الفرد.

---

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/14/14_2021_02_06!09_13_22_PM.docx

[2] نفس المرجع.

[2] مؤيد سعيد السالم، **تنظيم المنظمات: دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام** ، دار الكتاب الحديث ، عمان 2002 ، ص184.

[3]نفس المرجع، نفس الصفحة.

والمعرفة هي حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة، وهي التي تمكن من يملكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه، وتجعله أكثر قدرة على الوصول إلى حلول أفضل للمشاكل التي تقع في مجال المعرفة.[1]

3-كما اعتبرت المعرفة سلسلة أو هرما يبدأ بالبيانات فالمعلومات فالمعرفة ثم المهارات، وعلى هذا الأساس وجب الإشارة لكل من المصطلحات السابقة، للتمكن من الإحاطة بالمعنى الحقيقي للمعرفة ضمن هذا التوجه[2] .

وفيما يلي شرح للمصطلحات السابقة : البيانات، المعلومات، المعرفة والمهارات.

-تعريف البيانات:

عرفت البيانات على أنها" :عناصر خام لا معنى لها[3] ."

كما عرفت على أنها" :حروف، جمل، أرقام أو رموز غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد والتي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي[4] ."

إذن يمكن القول أن البيانات في حد ذاتها لا يمكن أن تقدم معنى ولا يمكن أن يستفاد منها. وعرفت المعلومات على أنها" : بيانات تمنح صفة المصداقية ويتم تقديمها لغرض محدد ".[5]

وهي أيضا" : بيانات موضوعة في إطار ومحتوى واضح وذلك لإمكانية استخدامها لاتخاذ قرارات معينة، ويمكن تقديم المعلومات في شكل كتابي، في شكل صورة أو محادثة".[6]

---

[1] نعيم ابراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث ، عمان، الأردن، 2009 ، ص10 .

[2]Claire Beyou,**Management des connaissances** ,ED LIAS,Paris,2003,P28

[3] Gilles Ballmise, **Gestion des connaissances-Outils et applications du KM**, VUIBERT, Paris, 2001, P12

[4] إيمان فاضل السامرائي، هيثم علي الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء، عمان-الأردن 2004، ص24 .

[5] زيد منير عبوي، **الإدارة واتجاهاتها المعاصرة وظائف المدير**، دار دجلة، العراق 2007 ، ص 228.

[6]زيد منير عبوي،نفس المرجع ،ص228.

وهي أيضا" : مجموعة البيانات الموضحة بطريقة تسمح بإعطاء معنى للرسالة، والطريقة التي تنظم بها المعلومات ناتجة من قصد المستعمل[1] ."

ومنه يمكن القول أن المعلومات ناتجة من البيانات التي تمت معالجتها ووضعت في سياق معين ولهدف محدد.

وفي هذا الإطار يمكن تقديم صنفين مهمين للمعلومات هما:

المعلومات الداخلية والخارجية Les information internes et externes ؛-

-المعلومات المهيكلة وغير المهيكلة Les informations structurées et non structures؛

-فالمعلومات الداخلية : توافق المعلومات الخاصة بالمؤسسة التي تتحكم بها والتي تن تج من عملياتها الداخلية.

-المعلومات الخارجية :وهي المعلومات التي تأتي بها المؤسسة من المحيط الخارجي.

-أما المعلومات المهيكلة :وهي المرتبطة بالبيانات الرقمية.

المعارف والمعلومات غير المهيكلة :Savoir-faire وهي التي توافق المعارف العملية وإدارة المعرفة تقع في إطار المعلومات الداخلية، الخارجية لكن غير المهيكلة.

كما يمكن القول أن المعرفة عبارة عن معلومات موجهة ومختبرة تخدم موضوعا معينا، تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها، بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات و خصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين[2] .

ويمكن ترجمة هذه التعاريف في الشكل التالي:

الشكل رقم01: هرمية المعرفة

[1] Michel Ferrary,Yvon Pesqueux, **Management de la connaissace**, Edition ECONOMICA, Paris, 2006, P16

2 إيمان فاضل السامرائي، مرجع سابق، ص24.

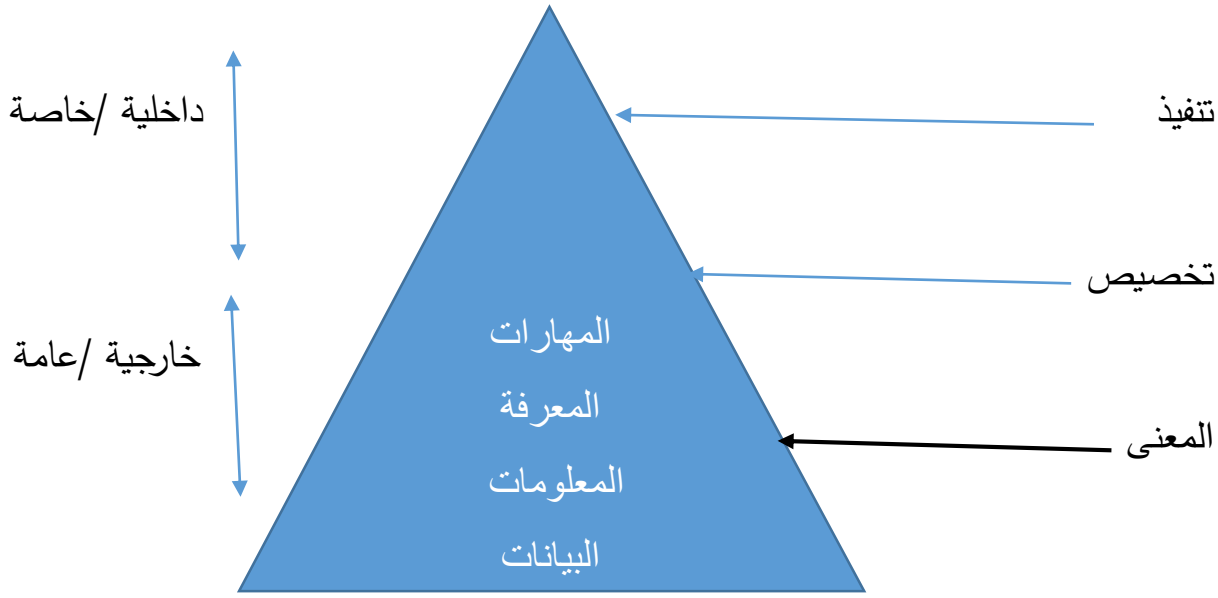

Source: Claire Beyou, Management des connaissances, ED LIAS, Paris, 2003, P28.

إن الشكل السابق إنما يوضح البيانات، المعلومات، المعرفة وكذا المهارات . فالمعلومات ناتجة من إعطاء معنى للبيانات، وإذا ما عولجت وحللت وتخصصت في موضوع معي ن أعطت لنا معرفة، والمعرفة إذا اكتسبها الفرد وطبقها في أعماله صارت مهارة.

والمهارة تعني قدرة الفرد على تنفيذ عمل ما بطريقة مرضية، وهي مجموع المواهب والأهليات والمعارف المكتسبة المستخدمة في إنجاز عمل ما[1] .

فالمعرفة إذن لا هي بيانات ولا هي معلومات، وإنما هي قدرة الفرد على اكتساب هذه المعلومات مع الوقت والتي تسمح له (أي القدرة) عند ربط المعلومات مع بعضها البعض بإعطائها معنى.[2]

[1] Frençoise Rossin(avec la collaboration de sandirine leriche), **Transfert des savoirs-Stratégie, moyens d'action, solution adaptées a votre organisation**, LAVOISIER,Paris, 2008, P40.
[2] Bartheleme-Trapp Françoise, Vincent Béatrice, **Analyse comparé de méthodes de gestion des connaissances pour une approche managériale**, 6éme conférence de l'association internationale de management stratégique, Faculté des sciences de l'administration université Laval –Québec- Juin 2001, P, P2, 3

التعريف الإجرائي للمعرفة:

من كل ما سبق يمكن القول أن المعرفة تعبر عن قدرة الفرد على التعلم والاكتساب وتجسيد ذلك في أعماله هو بنفسه أو قيام المؤسسة، بالاستعانة بالوسائل المتاحة لاكتشاف تلك المعارف، وجذبها من أجل تخزينها ومن ثم تطبيقها.

المطلب الثالث: خصائص المعرفة والعوامل المؤثرة فيها

أولا- خصائص المعرفة:[1]

تتميز المعرفة بعدة خصائص، نذكر منها ما يلي:

1-قابلية المعرفة للتوليد :فبعض المؤسسات لديها خصوبة ذهنية بواسطة الأفراد المتميزين التي تمتلكهم ،

فهؤلاء المتميزين قادرون على خلق وتوليد المعرفة واستدامتها؛

2-المعرفة يمكن أن تموت : وكما نولد المعرفة فإنها تموت أيضا؛ فالقليل من معارف الفرد التي تتكون خلال تجاربه هو الذي سجل في كتب أو دوريات، فبعض المعارف تموت بموت صاحبها والبعض الآخر يموت بإحلال معارف جديدة محل القديمة؛

3-قابلية المعرفة للامتلاك : أي أن المعرفة ذات القيمة العالية يمكن أن تمتلك، ولذلك يلاحظ أن بعض المؤسسات تتمسك بمثل هذه المعرفة عن طريق تحويلها إلى براءات اختراع؛

4-المعرفة متجذرة في الأفراد : فليس كل معارف المؤسسة صريحة وظاهرة بل أن معظمها كامن في أدمغة عمالها؛

5-قابلية المعرفة للتخزين :فيمكن للمؤسسة أن تخزن معارفها في وثائق، أشرطة، على الحاسوب....؛

---

[1] حسين عجلان حسن، **إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، عمان، الأردن 2008 -، ص 30

سلوى أمين السامرائي، **متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي**، ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الرابع حول إدارة المعرفة بالعالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل 2004 ، ص02 .

6-قابلية المعرفة للتطبيق :أي أن المعرفة يمكن أن يجسدها صاحبها في أعماله؛

7-**عدم نضوب المعرفة) غير قابلة للاهتلاك** :فاستعمال المعرفة لا يؤدي إلى نفاذها حتى ولو انتقلت إلى أفراد آخرين فصاحبها لن يفقدها، بل بالعكس ستزداد معارفه من خلال تبادل المعارف مع العاملين.

8-قابلية المعرفة للاستنساخ : أي أن المؤسسة إذا ما استطاعت تخزين المعارف التي يتوفر عليها عاملوها؛ فإنها بذلك تستطيع أن تجعل منها عدة نسخ وبتكاليف منخفضة.

ثانيا-العوامل المؤثرة في المعرفة:

المقصود بالعوامل المؤثرة في المعرفة تلك العوامل التي تؤدي إلى اكتساب المعرفة وتوليد معارف أخرى جديدة في مجالات مختلفة ومن أبرزها:[1]

1-مدى توفر مراكز البحث والتطوير: تشير إلى عدد ونوع المراكز البحثية في البلد المغني وكيفية انتشارها، أوقات عملها، مدى المرونة في ذلك فان كانت المراكز متوفرة ولكنها تفتح أبوابها لسلع محددة ولفئة معينة تكون الفائدة محدودة، فالأصل أن تكون المراكز متوفرة في أماكن متعددة ومتنوعة، وتفتح أبوابها على مدار الساعة لجميع المهتمين.

2-مدى توفر الإطارات البشرية المؤهلة والمدربة على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية: فكلما كان هناك عدد كاف من الافراد المؤهلين علميا وعمليا القادرين على إجراء التجارب والقيام بالأبحاث العلمية كانت هناك عملية إنتاج وتوليد المعارف بشكل أكبر، وتشير هذه أيضا إلى قيام الدولة بإجراءات معينة من شأنها أن تعمل على جذب الكفاءات المهاجرة.

3-مدى توفر الدعم المالي اللازم: هناك علاقة طردية بين نوعية وعدد الأبحاث والتجارب العلمية ومدى توفر الدعم اللازم مع بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة الثابتة، فكلما ا زد

---

[1] يمينة دوخي مقدم "**:أهمية الاستثمار في أ رس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**" ، أطروحة دكتو راه في التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2012 ، ص. 79

الدعم المالي زادت كمية الأبحاث والتجارب العلمية وتحسنت نوعيتها، حيث يؤثر الدعم المالي على توفير وتدريب الإطا رات البشرية وتوفير المعدات اللازمة والإنفاق على التجارب العلمية والأبحاث.

4- الحوافز المادية والمعنوية: توافر هذه الحوافز يؤثر إيجابا على توليد وانتاج المعارف الجديدة كما تسهم أيضا بجلب الكفاءات المهاجرة وتشجعيها على العودة إلى موطنها الأصلي والعمل فيه.

5- الإبداع :مطلب ضروري لإنتاج المعرفة والوصول إلى الابتكارات الحديثة فلا بد من إيجاد الخطط اللازمة التي من شأنها أن تساهم في ترقية الإبداع وانتاج المبدعين.

6- حسن استخدام المعارف وتدريسها في المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومراحلها.

7-تدعم المعرفة الأوضاع العامة، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تمثيل هذه العوامل بالشكل التالي:

شكل رقم02 : العوامل المؤثرة في المعرفة

إن قيمة المعرفة في كونها أساس لأنشطة إنتاج الثروة من خلال الأفكار، المعلومات، المفاهيم الأساليب حيث هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في توليد المعرفة كالمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية والإطا رات البشرية اضافة إلى الجانب المالي من خلال عملية تدعيم البحوث وخلق نظام تنظيمي مرن وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم 02.

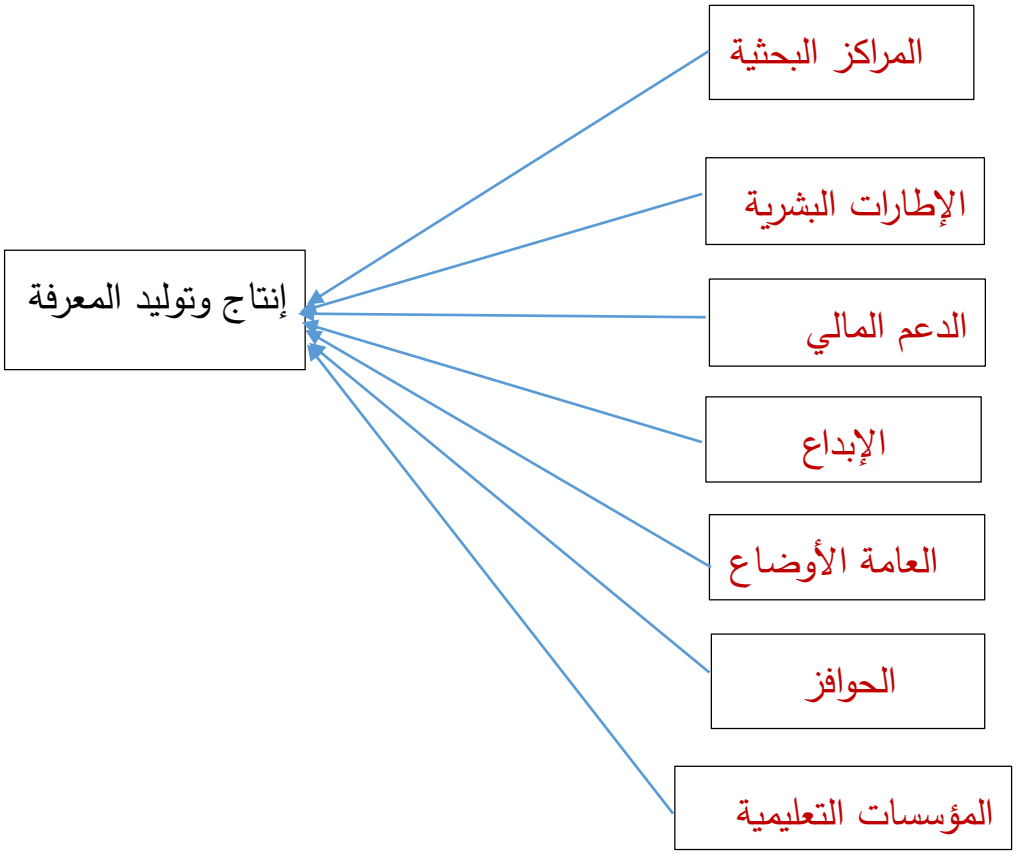

المبحث الثاني: أنواع المعرفة ومصادرها

من خلال هذا المبحث سنتطرق لبيان أنواع المعرفة ومصادرها المختلفة.

المطلب الأول: أنواع المعرفة

لقد اختلف الكتاب في وضع أنواع محددة للمعرفة؛ لذا ارتأينا أن نتناول مختلف الكتاب والباحثين وما جاؤوا به من تصنيفات يمكن عرضها كما يلي:

1-تصنيف ميشيل زاك:[1]

ويصنف المعرفة إلى ثلاثة أصناف هي:

أ -**المعرفة الجوهرية** : وهي النوع الأدنى من المعرفة، هذا النوع يكون مطلوبا من أجل البقاء في قطاع معين، لكنه لا يضمن للمؤسسة فرصة بقاء طويلة.

ب -**المعرفة المتقدمة** : وهي النوع الذي يجعل المؤسسة تتمتع بقابلية بقاء تنافسية، فمع أن المؤسسة تمتلك بشكل عام نفس المستوى والجودة من المعرفة التي يمتلكها المنافسون؛ إلا أنها تختلف عنهم في اعتمادها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية؛ وهذا يعني أن المؤسسة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموما، أو التميز في شريحة سوقية عليهم من خلال معرفتها المتقدمة.

ج -**المعرفة الا بتكارية** :وهي المعرفة التي تجعل المؤسسة قادرة على تغيير قواعد اللعبة نفسها في القطاع الذي تنشط فيه.

هذا التصنيف ركز على المعرفة التنظيمية التي تميز المؤسسة عن منافسيها؛ فامتلاك معرفة ما، هو الذي يؤهلها لتتمتع بمركز تنافسي وفرصة بقاء طويلة، وتميز المؤسسة إنما راجع لتحسن أداءها الذي تساهم فيه مختلف الموارد الموجود بها، وهذا راجع إلى نوع المعرفة التي تمتلكها.

---

[1] بوعشة مبارك، **إدارة المعرفة– مقاربة اقتصادية** –، الملتقى الدولي حول :إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية، باتنة– الجزائر 2008 –، ص14 .

2-**تصنيف نوناك(Nonaka 1991)**:صنف إيكاجيرو نوناكا في مجلة هارفارد للأعمال، المعرفة إلى معرفة باطنة وأخرى ظاهرة.[1]

أ -**المعرفة الباطنة** أو الضمنية وهي معرفة غير متاحة، موجودة في عقول الأفراد .وهي المعرفة المتضمنة للفرد الذي يمتلكها وهي غير مادية وصعبة النقل في الخبرة والمعارف العملية

ب -**المعرفة الظاهرة** :وهي المعارف المقننة المتاحة من خلال الوثائق وبرامج الحاسوب، وهي توافق المعارف الباطنة التي خرجت.

لقد ركز هذا التصنيف على معارف الفرد العامل في المؤسسة والمجسدة في المعرفة الباطنة، فإذا ما خرجت هذه المعرفة وخزنت في الوثائق وبرامج ا لحاسوب ... تصبح معارف ظاهرة، وأيضا هي معرفة لا تخص شخصا بعينه كالمعرفة الباطنة؛ بل إنها متاحة للجميع وفي أي وقت ، بحيث أنها موجودة ومخزنة في وسائل مختلفة.

ويرى Grundstein أن معارف المؤسسة تحتوي جزءا من المعارف الخاصة التي تصف قدرة المؤسسة على دراسة، تحقيق وبيع منتجاتها وخدماتها . ومن جانب آخر تتضمن معارف عملية فردية وجماعية والتي تصف القدرة على الفعل، التأقلم والتطور وأن تلك المعارف الخاصةsavoir-faire هي المعارف الظاهرة وتكون في شكل بيانات، إجراءات، نماذج، خوارزميات، خطط، وثائق أما المعارف العملية فهي معارف باطنة تتجسد في القدرات،المهارات....[2]

---

[1] هيثم علي حجازي، **قياس أثر إدراك المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية– دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه انموذج لتوظيف إدارة المعرفة**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس :اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية،عمان – الأردن ،2005 ص12.

[2] Jida Bahloul, **Une approche hybride de gestion des connaissances basée sur les ontologies: Application aux incidents informatiques**, Thèse de doctorat,Institut nationale des sciences appliquées de Lyon –France- 2006, P3.
http://liris.cnrs.fr/publis/?id=4366. La date de visite: 06/03/2010.

لقد ركز هذا التصنيف على معارف المؤسسة الخاصة والتي تتميز بأنها معارف ظاهرة للعيان، وتصف قدرة المؤسسة على فعل أشياء معينة، كما تتضمن معارف عملية تخص الأفراد العاملين بها وتصف قدرتهم على القيام بالأعمال، القدرة على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وكذا قدرتهم على تطوير معارفهم ومهاراتهم الفنية والسلوكية...

3-تصنيف Barthès (1997)

ويرى أن هناك ثلاث أنواع هي :

أ -**المعارف الموضعية** : وهي المعارف الضرورية لإنجاز عمل محدد.

ب -**المعارف المرتبطة بالمنتج** : وهي المتعلقة بالمنتج في فترة حياته وتتمثل في وثائق المنتج، المعارف العملية المرتبطة بالمنتج، مجموع المعلومات الخاصة بالمنتج.

ج -**معارف على المؤسسة** :وهي المتعلقة بمختلف جوانب المؤسسة وبإستراتيجيتها.

لقد ركز هذا التصنيف على المعرفة التي تخص العمل أو الوظيفة في حد ذاتها، وأيضا المعرفة التي تخص المنتج، فالعامل من المفروض أن يتوفر على المعارف التي بواسطتها يتمكن من أداء مهامه بشكل مرضي، هذا بالإضافة إلى المعرفة التي تخص المؤسسة؛ حول إستراتيجيتها، رؤيتها، رسالتها، أهدافها...

4-تصنيف[1](Gilles Ballmise):

لقد صنفتGilles Ballmise : المعارف إلى معارف داخلية وأخرى خارجية

أ-**المعارف الداخلية** : وهي معارف تنشأ، تحول وتسير في ظل المؤسسة، من طرف عامليها(collaborateurs).

ب-المعارف الخارجية : فتتعلق بكل معرفة مصدرها خارجي . إن هذه المعرفة – في إطار نشاطات المؤسسة.

[1] Gilles Ballmise**, Knowledge management et outils informatiques,** Avril 2003. P07. www.gillesbalmisse.com/v2/spip.php? La date de visite: 06/10/2010.

–مهمة للمؤسسة لأن من خلالها تستطيع أن تحدد استراتيجياتها وأهدافها بما يتناسب مع المحيط الذي تنشط فيه.

لقد ركز هذا التصنيف على المعرفة من حيث مصدرها؛ فالداخلية مصدرها الأفراد في مختلف المستويات بعكس المعرفة الخارجية ، فهي معرفة تأتي بها المؤسسة من المحيط الخارجي، كالاستعانة بخبراء في المجال.....

5-تصنيفNonaka – Tackutchi): 1995[1]

لقد صنف كل من Nonaka and Tackutchi المعارف إلى فردية وأخرى جماعية .

أ-**المعارف الفردية** :هي المعارف التي يحوز عليها على الأقل واحد من أفراد المؤسسة.

ب-**المعارف الجماعية** :وهي المعارف المقسمة أو الموزعة بين أعضاء المؤسسة.

إن هذا التصنيف هو امتداد للتصنيفات السابقة إذ يرى كل من نوناكا وتاكيتشي أن المعارف تأخذ شكلين؛ إما معارف يحوزها فرد واحد ولا يمكن لغيره أن يعرفها؛ ومعارف تتفق حولها جماعة في ظل المؤسسة.

من كل ما سبق نجد أن معظم التصنيفات ركزت على معارف الفرد الباطنة، والمؤسسة تعمل على إخراجها من أجل تجسيدها في الأعمال والنشاطات، ويمكن لهذه المعارف أن تكون لدى العاملين بها أو أنها تستعين بمصادر خارجية لجلبها وإدامتها للاستفادة منها.

وصنّف الفلاسفة المعرفة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:[2]

المعرفة الشخصية: المعرفة الشخصية يقوم هذا النوع من أنواع المعرفة على الخبرة الذاتية واكتسابها، والنابعة من الاطلاع، وحتى تتمكن من معرفة شيء ما يتطلب منك الأمر التجربة، إذ تُعتبر التجربة والاكتساب من أساسيّات المعرفة الشخصيّة، بالإضافة إلى التعرّف على فرضيات بأسلوب خاص بها.

---

[1] Yoan Baizet,, **La gestion des connaissances en conception-Application à la sumulation numirique chez Renaut –DLEC** –Thèse de doctorat ,Paris ,2004,P28. http://pastel.paristech.org .La date de visite :06/03/2010

[2] الجامعة المستنصرية ،مرجع سابق.

المعرفة الإجرائيّة: هي القدرة على أداء أمر أو عمل ما من خلال فهم نظرياته الكامنة في صميم العمل، أي أنه يمكن للفرد أن يكون ملمّاً بنظريات وجميع أفكار نشاط ما لكن دون القدرة على تطبيقه على أرض الواقع، وحتى تكون المعرفة فعلية يجب أن تتم التجربة والتطبيق للأمور.

المعرفة الافتراضيّة: يعتمد هذا النوع من أنواع المعارف على التعمّق بالحقائق والوقائع ومعرفتها عن كثب، ويعدّ هذا النوع في غاية الأهمية والإثارة بالنسبة للفلاسفة، وتعتمد على الافتراضات، ويمكن وصفها بأنها المعرفة الحقيقية للوقائع.

المطلب الثاني: مصادر المعرفة

تحدث Marquardt عن وجود مصدرين للمعرفة في المؤسسة، وهما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

أولا-المصادر الداخلية

توجد العديد من المصادر الداخلية التي يمكن للمؤسسة أن تحصل بها على المعارف، وفيما يلي بعض هذه المصادر[1] :

1-الفرد العامل بالمؤسسة : يعتبر الفرد العامل في أي مجال هو مصدر ل لمعرفة، ولكن ليس كل العاملين في محيط العمل الإنتاجي، حيث يشمل فقط العاملين الذين لديهم معارف وخبرات في كيفية انجاز الأعمال ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب إبداعا في العمل .فمثلا استطاعت مؤسسات السيارات إنتاج سيارات بأفكار ومعارف العاملين، ويطلق على هؤلاء في مجتمع المعرفة ب" رأس المال الفكري " وهم المسؤولون عن تحقيق القيمة المضافة (العائد) لمؤسساتهم من خلال مهاراته وخبراتهم.

2-فرق العمل : هؤلاء يمثلون مجموعة من العاملين ضمن مجال وظيفي معين أو مجالات مختلفة، ويتميزون بقدرات إبداعية، ويعملون معا لابتكار معارف جديدة في مجال عملهم، وقد

[1] سلوى أمين السامرائي، مرجع سابق.

استخدمته اليابان ضمن مفهوم حلقات الجودة، وحققت تطورات عديدة وإبداعات في مجالات مختلفة إدارية وصناعية من خلال الأفكار التي قدمتها هذه الفرق.

3-البحوث والدراسات : وتعتبر مصدرا هاما لإنتاج المعرفة، مثال على ذلك التسويق وبحوث تطوير المنتجات حيث تساهم في خلق معرفة جديدة يكون لها الدور الفعال في تطوير أنشطة المؤسسات.

ثانيا- المصادر الخارجية

هناك العديد من المصادر الخارجية التي يمكن للمؤسسة الحصول منها على المعرفة، ومن بين هذه المصادر :الاقتداء، المشاركة في المؤتمرات، استئجار ال خبراء، متابعة الصحف والمجلات والموارد المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، مشاهدة التلفزيون، أفلام الفيديو، مراقبة الاتجاهات الاقتصادية،

الاجتماعية، التكنولوجية، وجمع المعلومات والبيانات من الزبائن والمنافسين والموردين، والتعاون مع المؤسسات الأخرى، وإنشاء التحالفات وإقامة المشاريع المشتركة...

طرق الحصول على المعرفة

يوجد العديد من الطرق للحصول على المعرفة، منها:

- ✓ **الطريقة التجريبية:** بحسب رأي الفلاسفة التجريبيين فإنّ المعرفة يتم الحصول عليها من الملاحظة التجريبية من خلال الحواس البشرية.
- ✓ **الطريقة العقلانية:** يزعم الفلاسفة العقلانيين أنه يتم توظيف المنطق للوصول إلى استنتاجات بخصوص الادعاءات المختلفة، ويميلون إلى التفكير بالافتراضات، واستخلاص الحقائق المختلفة من الحجج والخلافات، وبناء نظم المنطق المتوافقة مع الطبيعة.
- ✓ **التاريخ الكبير:** يمكن اكتساب المعرفة من خلال التاريخ الذي يمكن الاعتماد عليه للحصول على معلومات حول حياة البشر منذ بداية الخليقة.

ثالثا- أهمية المعرفة

تبرز الأهمية الواضحة للمعرفة في الوقت الراهن وبالخصوص في الدول المتقدمة نتيجة ثورة المعرفة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات المتقدمة وتساهم في كافة مجالات الاقتصاد وتطور نشاطاته حيث:

1- تمثل المعرفة الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية، حيث أن التكنولوجيا هي نتاج المعرفة والعلم وبالشكل الذي يقود إلى استثمارات جديدة ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية[1] .

2-الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها وافرازاتها في كافة مجالات الأعمال، وفي الإنتاج السلعي وفي الخدمات وفي كافة النشاطات الاقتصادية والمجالات الأخرى كافة.

3- الزيادة المستمرة في الاستثمارات ذات الصلة المباشرة في المعرفة، والتي ينجم عنها تكوين رأس المال المعرفي تمثله الأصول غير المالية وغير الملموسة، وما ينجم عنه من زيادة في انتاجات المعرفة والعلم والذي يمثله الإنتاج غير المادي وغير الملموس والذي يتسع حجمه باستمرار.

4- الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا، إنتاجا، واستخداما والتي تمثلها شركات المعلومات والاتصالات، البرمجيات، البحوث وشركات الخدمات المالية والمصرفية والإعلان والإعلام وغيرها.

5-الزيادة المستمرة في إعداد العاملين في مجالات المعرفة، وفي الأعمال كشفية العلم وبالذات من ذوي القدرات والمها رات المتخصصة العالية.

6-تحقيق الميزة التنافسية : تجعل مجموعة من العوامل مثل زيادة التنافس والعولمة والجوانب الاقتصادية والخاصة بالمعرفة التي استجدت على نمو الأعمال مما يجعل التنافس أكثر قوة[2].

---

[1] خلف فليح حسين " :اقتصاد المعرفة" ، " **اقتصاد المعرفة**" ، عالم الكتب الحديث، مصر، 2007 ،13.

[2] زكية بنت ممدوح قاري،" **إدارة المعرفة**"، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2008،ص 57.

المبحث الثالث: إنتاج المعرفة واكتسابها

كون الإنتاج في جميع النشاطات الاقتصادية بطريقة عمودية أو مقصورة أو محددة بينما تتميز عملية إنتاج المعرفة بأنها موجودة في كل مكان وفي كل زمان، ففي الاقتصاديات المركبة يفرض الإبداع، هذا الأخير لا يؤرخ مفهومه الكلاسيكي أي إبداع فني للإنتاج، وانما هو إبداع لإيجاد حل لكل مشكل وفي كل الوضعيات فهو مفهوم واسع للإبداع أو ما يعرف بالإبداع العام.

الإبداع هو عنصر هام في إدارة الموارد غير الملموسة فهو الطريقة التي تمكن الهيئات ليس فقط المؤسسات لأخذ مبادرة التغيير في قواعد اللعبة وتظهر هنا خاصية متعددة الأبعاد للإبداع، فاللعبة هنا بالنسبة للمؤسسة ليست فقط بوضع منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة في الأسواق، وانما بصفة أساسية إعادة الابتكار، فان أتناج المعرفة يكون من خلال تحليل الاستمرارية في إعادة الابتكار[1] .

المطلب الأول: إنتاج المعرفة

إنتاج المعرفة يعني العمل على خلقها ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد وتتمثل عناصر إنتاج المعرفة في عدة وسائل تلجأ إليها المؤسسة من أجل زيادة إنتاج المعرفة نذكر منها:[2]

أولا- البحث العلمي

- البحث العلمي كنشاط إنتاجي حيث إذا كان إنتاج المعرفة عملية قصديه فإنها تكون نتيجة البحث، حيث أن هذه العملية تهدف لزيادة مخزون المعرفة وبالتالي المراكز الأساسية والرئيسية التي تهدف إلى خلق المعارف المقصودة تتمثل في مراكز البحث والمدارس العلمية ومخابر البحث والتطوير.

---

[1] يمينة دوخي مقدم، مرجع ذكر سابق، ص81

[2] بغدادي باي غالي، "**دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة** "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس، 2016-2017،ص19.

- البحث العلمي هو عملية استقصاء وتنقيب وتحري من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذي يساهم بتحقيق إضافة جديدة للمعرفة، تكون الحقائق الناجمة عن البحث العلمي ذات الصلة المباشرة بالمجلات العلمية وقد لا تكون كذلك، حيث أن صلتها بجوانب الحياة الواقعية تتم من خلال إنها تفتح المجال للبحوث التي تستند إليها والتي تتصل بتطبيق نتائجها على المجلات العلمية.

وهكذا شهد القرن 21 ظهور مخابر البحث والتطوير في المشاريع وانطلاق المهن والكفاءات النوعية الخاصة، ورغم أن حصة البحث في مخزون أ رس المال غير الملموس تبقى بالضرورة ضعيفة، فان نشاط البحث والتطوير أصبح ركنا حاسما في المنظومات الوطنية للتجديد منذ بداية القرن، ويعني هذا الأمر القول بان النشاط المعتمد لإنتاج المعرفة أخذ على محمل الجد من قبل أصحاب المشاريع ومتخذي القرار وأنه يشكل جزءا هاما من الجهود الكلية المكرسة للتجديد، وعلاوة على ذلك فان حصة الموارد المكرسة لهذا النظام زادت باستمرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إن الاهتمام البليغ للبحث والتطوير في النمو الاقتصادي هو اليوم هو واقع يقر به الجميع ويمكن للمعرفة التي تكون نتيجة البحث أن تكون من نماذج مختلفة، فهناك المعرفة التي تسمح بفهم أساسي للقوانين الطبيعية أو للمجتمع، والمعرفة التي تساعد على حل المشاكل العلمية، إلا أن هذا التمييز لا يسمح برسم حدود واضحة العلم والثقافة ففي هذين الميدانيين بالفعل سيكون من الواجب إنتاج كل نماذج المعرفة، لكن هذا التمييز يسمح بالمقابل بتبيين معالم نشاط البحث الأساسي ونشاط البحث التطبيقي والتطويري.

واستقطاب المعرفة يعني استخلاص المعرفة من مصادرها الإنسانية يعني المعرفة الموجودة عند الخبراء، والرمزية الموجودة في الوسائط الرقمية ونقلها وتخزينها في قاعدة المعرفة.

ثانيا- التعلم

التعلم نشاط أساسي وضروري للإنتاج والاستخدام حيث أن أي نشاط لإنتاج الثروة أو خدمة أو لاستخدامها يمكن أن يتيح المجال للتعلم وبالتالي لإنتاج المعرفة إن أهمية عملية التعلم بالاستخدام لا يمكن فصلها عن وجود فئة المستخدمين أو الفاعلين الذين تبعا لدرجة استقلاليتهم وحريتهم في البحث عن الاستخدام الأفضل لمنتج معقد على سبيل المثال برنامج حاسوب سيلعبون دورا حاسما في إنتاج المعرفة.

وهكذا فانه بسبب وجود حدود لإعادة الإنتاج الكاملة أثناء المراحل التجريبية تبرز خلال الأنشطة العادية للإنتاج والاستخدام تجارب غير مخطط لها تستدعي التعلم[1].

المطلب الثاني :اكتساب المعرفة[2]

تأتي عملية اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة سواء كانت الداخلية والمتمثلة في مستودعات المعرفة من خلال المشاركة في الخبرات والممارسات وحضور المؤتمرات وغيرها، أو من المصادر الخارجية المتمثلة في الشبكات العلمية كشبكة الانترنيت والخبراء المختصين، أما فيما يتعلق بقنوات اكتساب المعرفة فيكون من خلال استقطاب العاملين الجدد واقامة التعاونيات والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

انطلاقا من الشكل البياني التالي يمكن توضيح دورة اكتساب المعرفة:

[1] بغدادي باي غالي ، مرجع سابق ، ص20.

[2] نفس المرجع، ص21.

شكل رقم 03: يوضح دورة اكتساب المعرفة

توظيف المعرفة

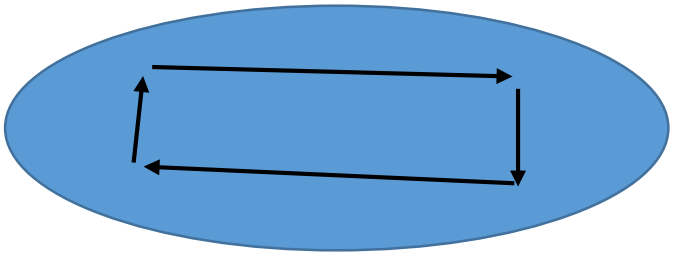

المعرفة **توليد**

النفاذ إلى مصادر المعرفة

المصدر بغدادي باي غالي ،ص21، نقلا عن :دوخي مقدم يمينة " :أهمية الاستثمار في أ رس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة"، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر 3 ، ص 87 .

يوضح الشكل03 دورة اكتساب المعرفة والتي تبدأ من خلال عمل جماعي من قبل المؤسسات وشبكات العلاقات بين الانترنيت وكذلك بين المؤسسات والسلطات العامة وهو م يطلق عليه بعملية الابتكار الجماعي، تليها عملية استيعاب المعرفة والتي يقصد بها فهم المعرفة عن طريق تحليل المعلومات وتبوبها وترشيحها وفهرستها واستنتاج ما يمكن من مفاهيم وأفكار محورية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة توظيف المعرفة والتي تشير إلى استخدام المعارف وتطبيقها في مجالات الحياة العامة لوصف المشاكل وحلها وتمثل نظم المعلومات بشكل عام والبرمجيات بشكل خاص أهم الوسائل، أما المرحلة الأخيرة فهي متعلقة بتوليد المعرفة أي استغلال المعرفة القائمة في توليد معرفة جديدة غير مسبوقة، أو نسخ معرفة قديمة لتحل محلها معرفة جديدة بديلة باستخدام الوسائل الاستنباطية والاستقرائية، وهذه المهمة تقوم بها أقسام البحث والتطوير التي أصبحت مكلفة إلى حد ما نتيجة التطور السريع في المجالات

المعرفية، حيث أن عملية توليد المعرفة الجديدة أيضا يمكن أن تتم من خلال الازدواجية والتآلف بين المعرفتين الصريحة والضمنية وقد تأخذ الصيغ التالية[1] :

-من معرفة صريحة إلى معرفة صريحة أخرى.

-من معرفة صريحة إلى معرفة ضمنية.

-من معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى.

-من معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة.

وقيمة المعرفة تتركز في كونها أساس أنشطة الإنتاج من خلال تطبيق الأفكار والمعلومات بغرض تحسين إنتاج وابتكار عمليات ومنتجات جديدة، وبالتالي أصبحت المعرفة هي مصدر القوة بين المجتمعات والمنظمات.

[1] دوخي مقدم يمينة، مرجع سابق ، ص87 .

الفصل الثاني: مدخــل اقتصــاد المعرفــة

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: خصائص اقتصاد المعرفة وسماته

المبحث الثاني : أهمية اقتصاد المعرفة ومقوماته

المطلب الأول: أهمية اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث: مؤشرات ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الأول : مؤشرات اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

تمهيد:

الاقتصاد المعرفي هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازم لتطويرها وتحديثها.

ان الاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت اهداف استراتيجية يسعى لتحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة، كذلك هو الإقتصاد الذي يقوم علي المعلومات , أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية , وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد , والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته . وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانا ت، وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات وكلاهما صحي.

المهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي ، ذلك الفرع من علم الإقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها و تحديثها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

لاشك أن مفهوم الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد العالمي الجديد هو مفهوم حديث النشأة، لكنه انبثق وتطور بسرعة ويشير إلى مناخ العمل حيث تتجاوز الموجودات غير الملموسة فيه الموجودات المادية في قيمتها وأهميتها، وفي هذا الاقتصاد تكون المعرفة هي بؤرة العمل وليس مجرد أداة له. وتكون دورة حياة المنتوج قصيرة، وقد استخدمت تسميات عديدة لتدل على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الالكتروني، الشبكي، اللاملموسات.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

لقد وردت تعاريف عديدة للاقتصاد المعرفي فهو دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون في حين يعده أن الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها فتشكل جزءا أساسيا من ثروة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية. وهو فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. في حين يصفه بأنه اقتصاد حديث فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة و التكنولوجيا والمعلومات ومن أهم ملامحه التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الانترنيت[1].

وعليه فإن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت

[1] أحمد ماهر ،**إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص60-61.

النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي أساس للقيمة[1].

ويشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة . ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعلومات وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معولم ومتواصل، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى[2].

ومن المهم قبل تعريف مفهوم اقتصاد المعرفة أن نميز بينه وبين عدة مصطلحات أخرى قد تتداخل معه، من بينها "اقتصاد المعلومات"، والذي يعني بطبيعة القرارات الاقتصادية المبنية على المعلومات، ذلك لأن الناحية الاقتصادية في المعلومات تكمن في الكشف عنها وحمايتها، أما الناحية الاقتصادية في المعرفة فتكمن في إنتاجها وفي أنشطة التعليم والتدريب والتعلم الملحقة بها وإنتاج المعرفة هو نشاط تلقائي يتبع نشاطاً آخر، ولا يكون متعمداً إلا عندما يأتي نتيجة للبحث اللاعلمي الذي هو نشاط متعمد يقود إلى زيادة المخزون المعرفي، عكس النشاط الاقتصادي الذي لا يمكن أن يجري إلا بطريقة متعمدة[3].

وهناك أيضاً مصطلح الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge-based economy الذي ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد

---

[1] ربحي مطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص187.

[2] احمد ماهر، مرجع سابق،صص50-55.

[3] معراج هواري وآخرون ، **اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد : الواقع والأسس**، دار ازهران للنشر، عمان، 2009، ص10.

المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن القول بأنه مجتمع "معلوماتي"[1].

ويعرف أيضاً بأنه : "الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة"، ومن ثم فهو : "فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم، ومن جهة أولى يولد هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي، ومن جهة ثانية فهو يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي"[2].

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماماً، كما يتعاطى معها الإنسان الراشد[3].

ومن خلال ما سبق فإن اقتصاد المعرفة هو : ذلك الاقتصاد الذي نتج عن التقدم المعلوماتي الحادث في أعقاب العصر الصناعي، تمثل فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، حيث يشكل فيه إنتاجها وتوزيعها واستخدامها، المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات، فهو يقوم على أساس اعتبار تكنولوجيا

---

[1] محمد عواد الزيادات ، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص238-239.

[2] محمد حسن رسمي وآخرون ، **أهمية مدخل اقتصاد المعرفة وأسلوب سوار SOAR الإستراتيجي في مواجهة بعض مشكلات المدرسة الابتدائية بدولة الكويت"دراسة تحليلية"**،كلية التربية ،جامعة بنها،الجزء7، العدد116 ، أكتوبر 2018، ص296.

[3] هاشم الشمري، ناديا الليثي ، **الاقتصاد المعرفي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص15.

المعلومات والاتصال نقطة الانطلاق الأساسية بالنسبة له، والتي يتم من خلالها استخدام المعرفة كعنصر وحيد في العملية الإنتاجية لتصنيع "المعرفة"، كذلك كمنتج وحيد في هذا الاقتصاد، وتحدد التكنولوجيا أساليب الإنتاج وفرص ومجالات تسويق هذا المنتج، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيسياً لثروة المجتمع ورفاهيته.[1]

المطلب الثاني :خصائص اقتصاد المعرفة وسماته[2]

أوجز روبرت غرانت (Rober M. Grant) خصائص اقتصاد المعرفة فيما يلي :

-العامل الرئيسي في الإنتاج هي المعرفة؛

-الاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والأصول المالية؛

-أنه شبكي نظراً لتطور وسائل الاتصالات الحديثة؛

-أنه رقمي مما يؤثر بشكل كبير على حجم وخزن ومعالجة المعلومات؛

-أنه افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الأنترنيت أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة؛

-تضاؤل قيود الزمان والمكان وانخفاض التكلفة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة؛

-انتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة أسعارها؛

---

[1] محمد حسن رسمي وآخرون ،مرجع سابق،ص297.

[2] سمير عماري،**الجزائر في ظل إقتصاد المعرفة" رؤية تشخيصية**"،مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ،جامعة 20 أوت 1955سكيكدة /الجزائر، العدد2، 2017،ص ص17_18.

-تدعيم الوعي بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة للتدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية.

كما يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة أهمها:

-مرونة فائقة وقدرة على التلاؤم والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها ويتكاثف حجم تأثيرها؛

-يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتطلع إلى الاندماج فيه، حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة اليها من دون أن يكون له موقفا منها.

-يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفيه جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل،

كما أنه يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك والموزع والمتعامل معه وفيه وبه؛

-مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة وممتدة، ومتجددة وذات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي وإن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها المحفز على مجالات هذا الاقتصاد كافة؛

-لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد ومسؤولية الالتزام التقاني بكل ما فيه، واحترام دقيق لحقوق الأطراف المختلفة؛

-أنه قائم على ذاته وعلى علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى وهو في علاقاته وارتباطاته دائم الحركة والبحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

المبحث الثاني: أهمية اقتصاد المعرفة ومقوماته

يتضمن هذا المبحث أهمية اقتصاد المعرفة ومقوماته والتي تعد بمثابة القاعدة التحتية التي تمكن مختلف الدول من الاندماج في اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول :أهمية اقتصاد المعرفة[1]

لقد أصبح اقتصاد المعرفة الجديد حقيقة ملموسة ينمو بمعدلات سريعة ويتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة أو من الناحية النوعية الملموسة، فقد تزايدت أهميته وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات، وفي توسعها وفي ما تنتجه وتلبيه من احتياجات وما توفره من خدمات، ومن ثم في مدى ما تحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع ، وبما يحقق للاقتصاد من تطور ونمو، وتبرز أهميته من خلال ما يلي:

-أن المعرفة العلمية التي يتضمنها تعتبر الأساس في توليد الثروة وتراكمها؛

-مساهمته في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة، وبالأخص في المجالات الصناعية التي تبرز فيها صناعات الأجهزة والمعدات الالكترونية الدقيقة وأجهزة الحاسوب وبرمجياته؛

[1] سمير عماري، مرجع سابق، ص ص 18-19.

-مساهمته في توفير مناصب العمل في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها، هذه المناصب تتسع باستمرار للعاملين الذين لديهم مهارات وقدرات علمية متخصصة؛

-مساهمة معطياته وتقنياته في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وخاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يساهم في إنتاج معرفي متزايد؛

-مساهمته في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد مثل :الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي وزيادة الاستثمار في المعرفة لزيادة رأس المال المعرفي وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجالات المعرفة المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة وزيادة الأهمية للصادرات من المنتجات المعرفية.

بالإضافة الى ماسبق فإن أهمية اقتصاد المعرفة كذلك تكمن فيمايلي[1]:

1. يُشكِّل جزءاً هاماً وحيوياً من عمل المؤسسات والشركات والبنوك؛ إذ لا يمكن إغفاله أو عدم دراسته من قِبل المحللين الاقتصاديين؛ وذلك لأنَّه يعمل على توفير جميع المعلومات التي تحتاج إليها المؤسسات وكذلك يُسهِّل عليهم الوصول إلى القرارات والأفكار والمعلومات المعرفية المتنوعة.
2. يتم من خلاله دراسة جميع الأوضاع الاقتصادية وتحليلها، مثل النمو الاقتصادي أو التضخم الاقتصادي أو الانكماش الاقتصادي أو الازدهار الاقتصادي .
3. يتم من خلاله الابتكار في جميع المجالات العلمية والمهنية المتعلقة بالمنتجات وصنعها والإبداع فيها .

[1] **اقتصاد المعرفة : مفهومه ،تاريخه،أهميته**، تم الاطلاع على المقال بتاريخ 12-12-2023، على الساعة 13:00، على الموقع التالي:**https://www.annajah.net**

4. يؤدي إلى زيادة الاهتمام برأس المال البشري، وكذلك بالموارد البشرية بشكل كبير، والعمل على تعظيمها، وصقل خبرات ومعلومات العمال والموظفين، وتُساعد على تحسين أدائهم وتطويره .
5. يتم من خلاله فتح مجالات أوسع لمختلف فروع العلوم، وزيادة المنافع من جميع التحديثات والإجراءات والممارسات والتطورات المستحدثة ذات الصلة بالعمل .
6. يتم من خلاله العمل على تطوير جميع المستويات الإنتاجية وتحسينها، وكذلك يتم العمل على تقديم العديد من المصادر الجديدة والمتنوعة .
7. يتم من خلاله توفير الوقت والجهد والمال، عن طريق الاستغناء عن العديد من المفاهيم الاقتصادية التقليدية وجعلها أقل أهميةً مثل التكاليف العمالية والموارد المالية وغيرها .
8. يُعَدُّ الأساس المستخدم لإنتاج وزيادة الثروة.
9. يساعد على دعم الدخل القومي، من خلال إنشاء المشاريع ومتابعة عوائدها المالية، والمساهمة في توليد الدخل الفردي، والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة أو غير المباشرة.
10. يساهم في توفير فرص عمل، وتحديداً ضمن المجالات المهنيَّة التي تستخدم تقنيات تكنولوجيَّة متقدِّمة ضمن اقتصاد المعرفة.
11. يشارك في تحديث، وتطوير النشاطات الاقتصاديَّة؛ ممَّا يدعم نموَّها دعماً كبيراً، ويؤدي ذلك إلى استمراريَّة تطوُّر الاقتصاد بشكل سريع.
12. يساهم في توفير الأُسس الضروريَّة لدعم توسُّع الاستثمار، وخصوصاً بمجالات المعرفة العمليَّة والعلميَّة؛ ممَّا يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد إنتاج المعرفة.
13. يُقلِّل من استخدام الموارد الطبيعيَّة، عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة، وتطوير الموجود منها، ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار تطوُّر النشاطات الاقتصاديَّة ونموَّها دون التأثر بمحددات تحدَّ من ذلك، مثل النُدرة.
14. يمكِّن من ابتكار المنتج وتخصيصه.

15. يُعَدُّ المحرك الأساسي للتوسع الكبير بوظائف العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات؛ إذ إنَّ المعرفة تقوم بتوفير الأساس للخبرة الفنية، بالإضافة إلى مهارة جمع البيانات وتحليلها، ومن الممكن رؤية تأثير اقتصاد المعرفة في جميع الاقتصاديات؛ إذ يمكن مشاهدة تأثير اقتصاد المعرفة في التصنيع التقليدي وغير ذلك.

كما تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الفوائد المختلفة التي يحققها والتي منها:[1]

-يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار؛

-يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها؛

-يحقق التبادل إلكترونيا؛

-يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية؛

-يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

المطلب الثاني :مقومات اقتصاد المعرفة

لقد خطت الدول المتقدمة خطوات جبارة لاندماجها في اقتصاد المعرفة وذلك بعد ما هيأت لنفسها متطلبات هذا المجال، وحتى تتمكن الدول النامية(الدول السائرة في طريق النمو) من الاندماج في هذا المولود الجديد عليها أن تكون مهيأة قبل ذلك، وذلك من خلال بناء القاعدة التحتية التي تعتبر شيء مهم بالنسبة لهذه الدول حتى تتمكن من إيجاد مكانة فيه، وبالتالي بناء القواعد التحتية أمر لا مفر منه فاكتسابها أصبح من سمات الدول التي تسعى إلى التقدم، واهمالها أصبح من سمات الدول التي أقل ما يمكن القول عنها أنها متخلفة، وبالتالي يتضح لنا أن هذه القواعد أو ما تسمى بالمقومات هي مفتاح الاندماج في اقتصاد المعرفة والتي سوف نتطرق إليها في مطلبنا هذا.

---

[1] الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، **المنهج والإقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص18

أولا- مجتمع المعرفة

يأخذ هذا المصطلح عدة تسميات من بينها مجتمع المعلوماتية أو مجتمع المعلومات إضافة إلى المصطلح السابق الذكر(مجتمع المعرفة)ولقد أخذ عدة تعاريف سنحاول ذكر البعض منها[1] :

- مجتمع المعرفة هو مجتمع الحاسوب، مجتمع ما بعد الصناعة، مجتمع ما بعد العدالة والمجتمع الرقمي.
- مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من أجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.
- مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعرفة قصد فهم خلفيات وأبعاد الأمور باختلاف أنواعها على كل المستويات. كما أن مجتمع المعرفة هو في حد ذاته ميزة جديدة اتسمت بها الدول المتقدمة، وقد أضاف المجتمع إلى المعادلات عنصر جديد هو المعرفة، وبالتالي فمجتمع المعرفة هو من بين الركائز الأساسية والمقومات التي تسمح للدول خاصة الدول السائرة في طريق النمو الاندماج في الاقتصاد الرقمي(اقتصاد المعرفة.)

كما أن لاقتصاد المعرفة دور مختلف المجالات والأبعاد سواء كان ذلك بعد اقتصادي، اجتماعي أو سياسي فعلى سبيل المثال نذكر أهمية هذا الأخير في المجال الاقتصادي والمتمثلة في:

مجتمع المعرفة هو السلعة الرئيسية وهو المصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة، وبالتالي يسعى الافراد الاقتصاديون إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها في حل النشاطات الاقتصادية.

في مجتمع المعرفة القيمة الاقتصادية للمعرفة عالية وامتلاكها مكلف، ففي هذا المجتمع تم تقسيم المجتمع إلى طبقتين هما :

---

[1] بوزيان عثمان " :**اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات**" ، ن عثمان " :**اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات**" ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة،2004 ،ص242 .

عمال المعرفة وعمال الخدمات.

فعمال المعرفة هم الذين يبتكرون ويبدعون وينتجون المعرفة، وعمال الخدمات هم موزعون على باقي الأنشطة الاقتصادية، فهذا التقسيم الجديد قد ألغى التقسيم القديم المبني على طبقتين هما الرأسماليون والعمال[1] .

ثانيا-التعليم

يعتبر التعليم من المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وأهمية التعليم في الاقتصاد ليس بموضوع جديد بل تناوله أقدم الاقتصاديين كآدم سميث في كتابه الشهير " **بحث في طبعة وأسباب ثروة الأمم** 1776م " إضافة إلى عدة اقتصاديين من بعد ذلك، ولكن ميلاد ما يسمى ب " : **اقتصاديات التعليم**" يؤرخ في عام 1960 عندا ألقى(تيودرشولتز)خطاب توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية والذي كان عنوانه:" **استثمار رأس المال البشري** " وأكد دوره في التنمية . فنجد أن معظم الاقتصاديون عبر مختلف الأزمنة تناولوا هذا العنصر وتطرقوا إليه ليبينوا العلاقة الموجودة بين الاقتصاد والتعليم.وفي الوقت الراهن انصب التركيز بالنسبة للدول المتقدمة على عنصر الإنتاج والمعرفة حيث أنها قطعت شوطا كبيرا فيما يخص اقتصاد المعرفة .

مما سبق يتضح دور التعليم في الاقتصاد أيضا وذلك ب:

- دور اليد العاملة الماهرة في عملية الإنتاج.
- التقدم العلمي ودوره في النشاطات الاقتصادية.
- ثقافة السكان ووعيهم بالنشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أخذت الدراسات مدى أهمية التعليم في الاقتصاد وازدادت تلك الأهمية خلافا على ما كانت عليه في السابق حيث توجهت معظم الميزانيات إلى القطاعات المادية باعتبارها استثمار وأهمل التعليم إهمالا كبيرا باعتباره استهلاك[2] .

---

[1] بوزيان عثمان: ، مرجع سابق ، ص242

[2] محمود عباس عابدين،" **علم اقتصاديات التعليم الحديث**" ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ، ص ص45-47.

ثالثا- البحث والتطوير

البحث والتطوير هو الأخر من الركائز الأساسية التي يستحيل الاستغناء عنها في قطاع الاقتصاد، ويقصد بالبحث والتطوير تلك الدراسات والبحوث والمشاريع الواضحة والتي يقود نتائجها على مختلف القطاعات الصناعية العاملة...الخ، ففي اقتصاد المعرفة النشاط الإنساني الفعال هو البحث والتطوير، وهو النشاط الذي تتسابق عليه الدول المتقدمة والتي أدركت هذه الأخيرة أهمية الاستثمار في البحث والتطوير، وخير دليل على ذلك هو المبالغ المالية المخصصة لهذا العنصر من قبل تلك الدول.

فالدخول في اقتصاد المعرفة يتطلب الاهتمام بالبحث والتطوير وكذا الاستخدام الأمثل لنتائجه، وبالتالي يعتبر استخدام نتائج البحث والتطوير ضروري في هذا الاقتصاد الجديد، مع العلم أن نتائج البحث والتطوير تعتمد على جزء من المغامرة ومما لا شك فيه أن الحكومة والقطاع الخاص هما اللذان يتكفلان بالإنفاق على عملية البحث والتطوير وذلك حسب المدة التي ينتظر فيها أن يحقق البحث والتطوير الأرباح المنتظرة والمتمثلة في :

05سنوات أو اقل من ذلك قطاع خاص.

10سنوات أو أكثر من ذلك قطاع عام(الدولة.)

مابين 10 – 05 سنوات تكفل مشترك.

وعليه فإن الحكومة ومراكز البحث لها دور فعال تلعبه في مجال البحث والتطوير، وللإشارة فقط هناك فرق واضح بين مصطلحي البحث والتطوير والبحث العلمي، فالأول بحث منظم يتم بغرض زيادة مخزون المعرفة العلمية وغايته النهائية عملية وتستهدف تجديد المنتجات وتحسينها هي إنتاج ابتكارات جديدة وكذا تحسين فعالية سيرورة الإنتاج ويتصف بطابع الاستمرارية والدوام، أما البحث العلمي فغايته ليست عملية[1].

المبحث الثالث: مؤشرات ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

[1] بغدادي باي غالي، **دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة(دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص :تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص31.

سنتناول من خلال هذا المبحث مؤشرات اقتصاد المعرفة واهم متطلبات التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

المطلب الأول: مؤشرات اقتصاد المعرفة[1]

قام معهد WBI البنك الدولي بتحديد قاعدة بيانات تغطي أكثر من 100 بلد و 69 متغير للفترة 1995-2000 و 2012 لتقييم وضعية البلدان في إطار اقتصاد المعرفة 2 ، حيث يقوم معهد البنك الدولي بترتيب الدول بناء على مؤشرات صناعة المعرفة، والتي يتم حسابها بناء على متوسط أداء الدول على جميع مقومات اقتصاد المعرفة .

ومن بين هذه المؤشرات مايلي:

التطور الواضح والواسع في مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة والتي توضح وضوحا كافيا لاقتصاد المعرفة وواقعه، كما أنه لا يمكننا حصرها وهذا راجع لأن الاقتصاد الظاهر لايزال يعرف جدلا واسعا ما بين الباحثين.

كما أن هذه المؤشرات تأخذ شكلين هما المؤشرات الهيكلية والمؤشرات البشرية.

- **نسبة الإنفاق على البحث والتطوير**

إن البحث والتطوير يتكون من شقين هما البحث :البحث والتطوير وحيث أن البحث هو بحث أساسي غايته الأولى الحصول على معارف جديدة دون الاهتمام بتطبيقه أو الاستعمال الخاص له، أما التطوير هو الحصول على معارف جديدة من أجل هدف معين، ويتم حساب هذا المؤشر من إجمالي الناتج أو الدخل القومي الخام حيث أصبح الإنفاق على برامج البحث والتطوير أمرا الزاميا على الدول التي تريد جني إيرادات مالية نظرا لما يوفره هذا الأخير من عوائد مرتفعة في حال تم استخدام نتائجه استخداما أمثل وهذا نظرا للثورة المعرفية التي عمت العالم .

وهنا سوف نعرض نسبة الإنفاق في مجال البحث والتطوير لبعض الدول:

[1] بغدادي باي غالي ، مرجع سابق ، ص30-31.

جدول رقم 01: يوضح نسبة الإنفاق في مجال البحث والتطوير

الدول	نسبة الإنفاق
و.م.أ	2.5%
فرنسا/ألمانيا	2.3%
اليابان	2.8%

المصدر :بغدادي باي غالي، مرجع سابق ،ص32.

من خلال مشاهدتنا للجدول رقم 1 السابق يتضح لنا أنه احتلت بعض الدول القيادة في اقتصاد المعرفة واستطاعت أن تجعل من اقتصادياتها اقتصاد مبني على المعرفة بشكل أساسي، ويتضح ذلك من خلال نسبة الإنفاق على البحث والتطوير وبالتالي الاندماج في اقتصاد المعرفة لا يأتي صدفة بل يجب كما اشرنا سابقا عن طريق بناء قاعدة معرفية في مجتمع أساسه البحث والتطوير، وعلى الدول التي تريد أن تتبنى أو تبني من اقتصادياتها اقتصاد المعرفة فمفتاح ذلك يتمثل في البحث والتطوير.

- **الابتكار والإبداع**

الابتكار هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة علمية أو عملية إنتاجية أو خدماتية للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي[1]. ونظرا للتطور الهائل في مجال الابتكار الذي

[1] كمال رزيق" ، **اطار الابتكار**" ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2005 ،ص119 .

صاحب الثروة المعرفية التي يشهدها العالم فإن عدد براءات الاختراع قد عرف نموا متزيدا وخاصة في السنوات الأخيرة .وفيما يخص توزيع عدد براءات الاختراع على دول العالم فهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح عدد براءات الاختراع من. 2004 – 1995

الدول	عدد الاختراعات	الدول	عدد الاختراعات
اليابان	423.081	**روسيا**	30.190
و.م.أ	356.943	**بريطانيا**	29.954
كوريا الجنوبية	140.115	**البرازيل**	18.692
الصين	130.384	**الهند**	17.466
الاتحاد الأوربي	123.701	**فرنسا**	17.400
المانيا	59.353	**النرويج**	12.400
كندا	40.200	**سنغافورة**	8.585
استراليا	30.200	**فنلندا**	2.111

المصدر :بغدادي باي غالي، مرجع سابق ،ص33.

- **نسبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع[1]**

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في ظهور اقتصاد المعرفة وقد اعتبر البعض أن هذه التكنولوجيا والاستثمار فيها يعتبر " **عصب اقتصاد المعرفة**" ونحن اليوم نعيش ثروة معرفية وتكنولوجية هائلة كثرت فيها مصادر المعرفة وأصبحت في متناول الجميع وجعلت من العالم قرية صغيرة مت ا ربطة فيما بينها، وبالتالي الاستثمار في هذه التكنولوجيا أمر إلزامي سواء بالنسبة للمؤسسة والمنظمات أو داخل المجتمع خاصة الدول النامية.

وبناء على قرار جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجية من اجل التنمية فانه على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصال. على عكس الدول المتقدمة التي انتشرت فيها هذه التكنولوجيا في مختلف النشاطات الإنسانية وأصبحت مفتاح المستقبل، وعليه فان الانتشار الواسع لاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تعرف على أنها :مجموعة من الوسائل أو المواد العلمية والتقنية الخاصة لمعالجة المعلومات بواسطة وسائل أوتوماتيكية، وهي عند الأمريكيين تعبر عن علم الحاسوب ، وهو مؤشر هام لقياس مدى اندماج المجتمع في اقتصاد المعرفة.

متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفي[2]

إن مصطلح اقتصاد المعرفة ت (KE) هو استخدام التكنلوجيا ذات الصلة بالمعرفة مثل إدارة المعرفة من أجل إنتاج كل من المنفعة الاقتصادية وخلق فرص العمل، ظهر سنة 1966 عندما ذكر بيتر دراكر Peter Drucker الفرق بين عامل يدوي وهم الذين يعملون على اليدين وإنتاج السلع والخدمات، وعمال المعرفة الذين يعملون على إنتاج الأفكار والمعارف

---

[1] بغدادي باي غالي، مرجع سابق ،ص ص33-34.

[2] **متطلبات اقتصاد المعرفة** ،تم الاطلاع على المقال بتاريخ 9-1-2024، على الساعة 14:00، على الموقع التالي: الجامعة المستنصرية ،
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2021_07_13!01_40_30_AM.docx

والمعلومات. لذا على المنظمة أن لا تركز على المنتجات والأسواق فقط ولكن إلى كيفية إضافة قيمة إلى المنتجات.

المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة

1- **المعرفة (KM):** إن المعرفة هي أكثر عنصر مهم في الموارد الاستراتيجية للمؤسسة حيث يضيف قيمة من خلال خلق ودعم العملاء وتطوير المنتجات وتطور الأفكار الجديدة والتوقعات المستقبلية للمنتج . كما تعتبر العنصر المركزي في عامل التنافسية والاستقرار الاقتصادي حيث أنها أكثر أهمية من رأس المال لأي مؤسسة فهي تساعد على النمو والتقدم للمنظمة ومن هنا تبرز أهمية إدارة المعرفة التي تدفع المنظمة للبحث عن طرق أفضل لإدارة المعرفة من أجل التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. وبهذا تصبح أولى متطلبات هذا التحول.

2- التجارة الإلكترونية:

إن توفير التجارة الإلكترونية مهم في اقتصاد المعرفة، فالمعرفة تتدفق بين المنظمات وبين الذين في حاجه إليها. فالتجارة الإلكترونية لديها تكنولوجيا المعلومات وقاعدتها دون تطوير تكنولوجيا المعلومات فإن لاوجود لإدارة المعرفة فمن المهم وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات و إدارة المعرفة. يجب أن يكون للمنظمة القدرة على استخدام ونشر التكنولوجيا بشكل فعَّال و التعاون للتجارة الإلكترونية وإدارة المعرفة بحيث تكون بطريقة أقصى فائدة التي يجتنيها اقتصاد المعرفة.

3- الحكومة الإلكترونية:

إن تعليم وتدريب المؤسسات الحكومية والدعم الاقتصادي والتدريب والتعليم مع التركيز أكثر على تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للمنظمة. وذلك بإجادة

استعمال أدوات تقنية المعلومات مثل الحاسوب والبرمجيات والإنترنت وأجهزة الاتصالات الحديثة.

4-رأس المال الفكري :

هو العامل الأكثر أهمية وقيمة في اقتصاد المعرفة وأن الفرد وراء نمو رأس المال الفكري. أي أن التقنيات وحدها لا تكفي بل كذلك الاهتمام بالعلم وبالعنصر البشري متمثلاً في المهندسين والتقنيين

5-الابتكارات :

إن عمل العاملين في مجال المعرفة والعلاقات المعرفية في صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات يلهم عناصر الإبداع والابتكار.

وأن الأنشطة الاقتصادية تتطلب التجديد المستمر من القدرات البشرية والتنظيمية وخلق بيئات داعمه فيها الإبداع والابتكار والتعلم والثورة المعرفية لظهور اقتصاد المعرفة، وتحليل مفاهيم البيانات والمعلومات والمعارف. وأن اقتصاد المعرفة يتحقق إذا كانت المكونات الأساسية لاقتصاد المعرفة متوفرة بسهولة:

- الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.
- التعليم ومهارات الموارد البشرية.
- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.
- نظام الابتكار.

وقد نظرت هذه الأبعاد الأربعة من قبل معهد البنك الدولي إلى أن تكون كبيرة لمؤشر اقتصاد المعرفة(KEI)، وتستخدم لتقييم ظهور اقتصاد المعرفة في بلدان مختلفة.

وبهذا الاقتصاد يتطلب أفكارا جديدة ونهج من صانعي السياسات والمديرين والعاملين في مجال المعرفة. الاستثمارات في التعليم والتدريب والابتكار واعتماد التكنولوجية، والبنية التحتية للمعلومات، و الحوافز الاقتصادية و النظام المؤسسي ضرورية لخلق متواصل، والتبني، التكيف واستخدام المعرفة في الإنتاج الاقتصادي المحلي ، الأمر الذي سيؤدي بالتالي في السلع ذات القيمة. هذا من شأنه أن تميل إلى زيادة احتمال النجاح الاقتصادي، وبالتالي التنمية الاقتصادي وقدرة تنافسية عالية.

لذلك اذا لم يتم تطوير مهارات وكفاءات الأفراد في أي نظام اقتصادي في أي بلد لا يتحقق بذلك استثمار رأس المال البشري الذي هو موجه نحو الابتكار ومن ثم لا يتوفر جودة النمو لأنه القوة الدافعة الرئيسية لأعمال اقتصاد المعرفة. فالإدارة هي عملية تحديد وتحقيق الأهداف للمنظمة من خلال تنفيذ وظائف الإدارة مع تجنيد واستخدام الموارد البشرية والمالية ومصادر المعلومات .

متطلبات الانتقال من الاقتصاد القائم على رأس المال إلى الاقتصاد المعرفي :

إن التحول من الاقتصاد القائم على رأس المال إلى اقتصاد المعرفة يتم من خلال تفاعل ثلا قوى هي:

أ- التغير التكنولوجي، ويشمل تكنولوجيا المعلومات والموارد، والتكنولوجيا البيولوجية.

ب- تحرير التجارة، وتدويل أنظمة الإنتاج .

ت- تحرير حركة رأس المال في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا يتطلب إعادة أو هيكلة الاقتصاد، والإنتاج، والطاقة، والمواصلات وبقية الأنشطة لضمان الاستمرارية.

إن آثار هذه التحول أصبحت جلية للعيان على مستوى الدول والشركات والأفراد والمجتمعات. فعلى مستوى الأفراد وهم نواة المجتمعات التي تشكل الدول، فعليهم أن يعملوا

باستمرار على تحسين مستوى مهاراتهم لمواكبة التطورات والتحولات المستمرة والسريعة في مراكز عملهم وفي المجتمع الذي يعيشون فيه.

إن الولوج إلى اقتصاد المعرفة يتطلب من الدول التخلص من جميع القيود غير الضرورية والقوانين التقليدية والعادات والتقاليد والثقافات المقيدة للتطورات، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات ثقافية عالية، وتمتلك القوانين المرنة هي الأكثر قدرة على التأثير والتأثر في اقتصاد المعرفة، وحتى تتمكن الدول من التحول من اقتصاد رأس المال والعمل إلى اقتصاد المعرفة، فإن هذا يتطلب منها أن تولي النظام التعليمي العناية الكافية وذلك من خلال ما يلي:[1]

1- يجب أن يكون النظام التعليمي مرنا حتى تتمكن الدولة من تطبيق استراتيجية التحول إلى اقتصاد المعرفة.

2- أن يتم تطوير سياسات التعليم للتأكد من أن جميع الطلبة لديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، وهم صغار السن، وأن تكون أدبيات المعلومات والمعرفة ومهارات الحاسوب جزءاً من اهتمام الدولة.

3- أن يتم تأهيل المعلمين دون استثناء بصورة إجبارية على مهارات الحاسوب، وأن تزودهم بجميع التجهيزات اللازمة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات.

4- توفير فرم الاستثمار في مجال التدريب في حقل المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، لزيادة عدد العاملين القادرين على المشاركة في الصناعات التي تعتمد على المعرفة.

5- توفير فرم التدريب للعاملين القدامى في جميع القطاعات العامة والخاصة على مهارات الحاسوب والإنترنت، بحيث تصبح قادرة على التعامل مع اقتصاد المعرفة.

6-باتت سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميتها وتحليل سوق

[1] متطلبات اقتصاد المعرفة ،الجامعة المستنصرية ، مرجع سابق.

7-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أهم السياسات التي اكتسبت أهمية وسلط

8-الضوء عليها بكثافة .وأصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أحد أهم العوامل

9-الرئيسة لتقدم الأمم والمجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة .ومن هذا

10- المنطلق، سعت الدول المتقدمة وحديثة النمو إلى دعم مراكز البحوث والدراسات،

11- لتحويل مخرجات هذه المراكز من مخترعات وابتكارات إلى تطبيقات ملموسة،

12- تسهم في دعم التنمية والتحول إلى المجتمع المعرفي.

13- كما حفّزت الدول جميع قطاعات المجتمع وفئاته، لمواكبة التقنيات

14- الحديثة وتبنيها من خلال خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وذلك ليقينها

15- بأهمية هذا المجال في تفوق وتقدم الأمم .ويعتبر مجتمع المعلومات نظامًا اقتصاديًا

16- اجتماعيات فلسفيًا تشكل المعرفة الفكرية مصدرًا رئيسيًا فيه لتحقيق التقدم واحترام

17- حقوق الأفراد والمؤسسات وحماية البيئة وكافة الحريات، وأن يعمل مجتمع

18- المعلومات على تحديد الفجوة الرقمية ووضع الإستراتيجيات والسياسات

19- المختلفة لتلافي هذه الفجوة.

20- ومن ثم، فقد جاء التحول نحو اقتصاد المعرفة في ضوء خلق نظام اقتصادي

21- جديد يتيح للجميع فرصة الارتباط أو الاتصال إلكترونيا لتحقيق مختلف الأغراض

22- الاقتصادية) الاجتماعية أو البيئية (يتطلب الاهتمام بالتعليم والتدريب ومنظومة

23- الابتكار، إذ لم تعد المعلوماتية والمعرفة مجردة، بل باتت نظامًا مؤسسيًا له أركانه ومنطلقاته، التي يستمد منها قوته وتتعاظم معه قيمة منتجاته .مع الإدراك الكامل،

24- لأهمية وجود بيئة مواتيه، لإحداث مثل هذا التحول.

الفصل الثالث : التحول نحو اقتصاد المعرفة(تجارب ونماذج)

المبحث الأول : تجارب دولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: التحول نحو اقتصاد المعرفة في" جمهورية كوريا الجنوبية نموذجاً"

المطلب الثالث: خطة التحول نحو اقتصاد المعرفة في جمهورية كوريا الجنوبية

المبحث الثاني: التحول لاقتصاد المعرفي في الدول العربية

المطلب الأول : تحديات الدول العربية في التحول نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: الاستراتيجية العربية المناسبة لإنجاز الاقتصاد المعرفي.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في التحول نخو اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: واقع البناء المعرفي في الجزائر

المطلب الثاني : متطلبات بناء اقتصاد معرفي في الجزائر

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الوطنية لإنجاز أرضية الاقتصاد المعرفي

تمهيد:

باتت سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميتها وتحليل سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أهم السياسات التي اكتسبت أهمية وسلط الضوء عليها بكثافة .وأصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أحد أهم العوامل الرئيسة لتقدم الأمم والمجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة .ومن هذا المنطلق، سعت الدول المتقدمة وحديثة النمو إلى دعم مراكز البحوث والدراسات، لتحويل مخرجات هذه المراكز من مخترعات وابتكارات إلى تطبيقات ملموسة، تسهم في دعم التنمية والتحول إلى المجتمع المعرفي.

كما حفّزت الدول جميع قطاعات المجتمع وفئاته، لمواكبة التقنيات الحديثة وتبنيها من خلال خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وذلك ليقينها بأهمية هذا المجال في تفوق وتقدم الأمم .ويعتبر مجتمع المعلومات نظامًا اقتصاديًا اجتماعيا فلسفيًا تشكل المعرفة الفكرية مصدرًا رئيسيًا فيه لتحقيق التقدم واحترام حقوق الأفراد والمؤسسات وحماية البيئة وكافة الحريات، وأن يعمل مجتمع المعلومات على تحديد الفجوة الرقمية ووضع الإستراتيجيات والسياسات المختلفة لتلافي هذه الفجوة.

ومن ثم، فقد جاء التحول نحو اقتصاد المعرفة في ضوء خلق نظام اقتصادي جديد يتيح للجميع فرصة الارتباط أو الاتصال إلكترونيا لتحقيق مختلف الأغراض الاقتصادية (الاجتماعية أو البيئية) يتطلب الاهتمام بالتعليم والتدريب ومنظومة الابتكار، إذ لم تعد المعلوماتية والمعرفة مجردة، بل باتت نظامًا مؤسسيًا له أركانه ومنطلقاته، التي يستمد منها قوته وتتعاظم معه قيمة منتجاته .مع الإدراك الكامل، لأهمية وجود بيئة مواتيه، لإحداث مثل هذا التحول.

المبحث الأول : تجارب دولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة

من خلال هذا المبحث سوف نعرض الجهود الدولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة وعلى رأس هذه التجارب تجربة كوريا الجنوبية .

المطلب الأول :التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة

لقد جاءت أهداف الألفية التي وضِعت في إطار الأمم المتحدة بحيث يجب تحقيقها بحلول عام 2015، والتي التزمت بها الدول المنضمة إليها ومن ضمنها الدول العربية، لتضع الخطوة الأولى لتوجهها نحو الاعتماد على المنتجات المعرفية، ومن تلك الأهداف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تتضمن المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تعهدت الدول العربية بالعمل نحو تحقيق مجتمع المعلومات من خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهي قمة لزعماء العالم بهدف تسخير إمكانات الثورة الرقمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية، وهي تمثل عملية تعددية حقيقية لأصحاب المصلحة الذين يشملون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهدف هذه القمة هو بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استخدام المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها، وتقاسمها ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم وهو ما تعهد به ممثلو شعوب العالم في مرحلة تونس من القمة عام 2005، بالالتزام ببناء مجتمع المعلومات الذي يتسنى فيه النفاذ للمعلومات والمعارف للجميع، واستعمالها وتبادلها، والعمل على متابعة سد الفجوة الرقمية بين الدول[1].

---

[1] سيد البواب، **الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها – محاورها – نتائجها – تأثيرها**، ط2، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص ص202-203.

كما دعمت المنظمات الإقليمية التوجهات العربية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي أقام مؤتمر الصناعات المعرفية وتقنيات النانو عام 2008 في الدوحة، جرت فيه مناقشة الصناعات المعرفية في دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات المستقبلية والخطط الإستراتيجية للصناعات المعرفية واستخدامات تقنية النانو، وتحديد خطة إستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف نشر الصناعات المعرفية فيها. أما على الصعيد الوطني فقد بدأت الدول العربية بترجمة تلك التوجهات عن طريق البنية التشريعية والقانونية، وإقامة المراكز البحثية والتخصصية، وإنشاء المدن المعرفية و الحاضنات والحدائق التكنولوجية. ففي السعودية أُقيمتْ مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة التي تحظى بمكانة وأهمية اقتصادية خاصة، لأنَّها ستضع المملكة في مرتبة قيادية رائدة على مستوى العالم في ألف وظيفة 20 مليار ريال، وستوفر 25 الصناعات المعرفية، حيث تقدر تكلفة إنشاء هذه المدينة بـ للمواطنين، وبهذا تكون أول مدينة من نوعها قائمة على الصناعات المعرفية في البلاد، ورابع مدينة اقتصادية ضمن خطة الهيئة العامة للاستثمار الهادفة إلى توطين رؤوس الأموال السعودية واجتذاب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم، والإسهام في إحداث طفرة حضارية في المدينة المنورة[1].

فقد بدأت اليابان في عام 1971 بوضع خطة لتصور المجتمع الياباني بحلول عام 2000، قام بها معهد تطوير استخدامات الحاسبات في اليابان(JCUDI)، وذلك بتكليف من وزارة الصناعة والتجارة الدولية، جاءت بعنوان "خطة لمجتمع معلوماتي – هدف وطني لعام 2000 "، وقد حددت هذه الخطة أنه بحلول عام 2000 يجب أن يعتمد الاقتصاد الياباني على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وأن تُغذَّى الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها، ولتحقيق ذلك وضِعتْ

---

[1] شعيب إبراهيم مصطفى ،**أثر المعرفة والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2008، ص ص230-233.

خطوط عريضة يستَرشَد بها للدخول في القرن الحادي والعشرين، تهدف لإيجاد فيض من الإبداع الفكري الإنساني في المجتمع. وفي تايوان وضِعتْ خطة وطنية للمعلوماتية بعنوان "الخطة العشرية لصناعة المعلومات في تايوان، وذلك في عام 1980، ركزت على دور الدولة في التخطيط لمستقبل المعلوماتية في المجتمع حتى يتم خلق المناخ المناسب لنمو الصناعات المعلوماتية بما يضمن المحافظة على القدرة التنافسية العالية في الأسواق، ونشرت بريطانيا خطتها الوطنية في عام 1982 ضمن وثيقة بعنوان "منهج لتقنية معلوماتية متقدمة: تقرير لجنة ALFA" بهدف الرد على مشروع اليابان الطموح لإنتاج الجيل الخامس من الحاسبات الذي سيولد حتماً جهداً مقابلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يهدد صناعة، ولعل بدايات إقامة مناطق المعلومات البريطانية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال منذ عام 1959، حيث وصل عددها إلى قرابة 20 حاضنة في الثمانينيات من القرن الماضي، وازداد ليبلغ قرابة 800 حاضنة مع نهاية عام 1999.

أما في فرنسا التي تعد تجربتها من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوربي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات فقد أُنشئت فيها قرابة 200 حاضنة مع نهاية القرن الماضي، مع العلم أن الحديقة التكنولوجية صوفيا أنتيبوليس (Antipolis Sophia) التي تعد من أقدم حدائق التكنولوجيا في فرنسا والأقدم في أوربا حيث أقيمت عام 1969، قد ضمت حوالي 1164 شركة وظفت قرابة 20530 موظف بين مهندس وباحث وإداري مع نهاية عام 2000. وفي الصين التي أجرت عملية تحول وإعادة هيكلة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي[1].

ومما سبق نجد : إن التجارب التي مرت بها بعـــض من الدول المتقدمة والنامية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانـت غنية، مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات

[1] محمد حسن رسمي وآخرون ، مرجع سابق،ص ص298-299.

المتخصصة عن تجربة كل دولة، وعن الخطط التي تـــم السير عليهـــا للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة، من أهم المؤشـــرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصـــاد المعرفة، حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثـل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية (في القطاعين العام والخاص) علـــى الأعمـــال الإبداعية التي تجـــري بطريقـــــة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنســـانية والثقافية والمجتمعية، واســـتخدام المعرفة في تطبيقات جديدة . ويظهر بعض مؤشـــرات التوجه نحو اقتصـــاد المعرفة في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية أن نســـبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمـــالي بلغـــت 3.5 % في فنلندا في عام 2007، وهي الأعلى في مجموعة الدول المختارة، تلتها اليابان فكوريا الجنوبية فأيزلندا فالولايات المتحدة، في حين كانت الهند وتركيا وإيران وماليزيا الأقل، كما نرى أن عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في فنلندة كان الأكبر حيث بلغ 7382عامـــل لكل مليـــون نسمة في عام2007، تلتها أيسلندة فسنغافورة، في حين كانت جنوب أفريقيا وماليزيـــا والهند الأقل بين مجموعة الدول المختارة، وهؤلاء العاملون هم المتخصـــصـــون المشـــتغلون بتكوين أو ابتكار معارف جديدة أو منتجات أو أدوات، أو عمليات، أو طرق، أو أنظمة – وإدارة المشـــاريع المعنية، ويشـــمل طلبة الدراســـات العليا لدرجة الدكتوراه المشـــاركين في عملية البحث والتطوير. أما صادرات التكنولوجيا المتقدمة وهي المنتجات ذات الكثافة العالية من حيث التطوير والبحوث مثـــل مجال الفضـاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصـيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائيـــة، فكما يبدو أن الصـين صـدرت قرابة 337 مليار دولار من صـادرات التكنولوجيا في عام 2007، كما صـــدرت الولايات المتحدة 229 مليار دولار وألمانيا 156 مليار دولار واليابان قرابة 121 مليار دولار[1].

[1] محمد حسن رسمي و آخرون ، مرجع سابق، ص ص299-300.

المطلب الثاني: التحول نحو اقتصاد المعرفة في" جمهورية كوريا الجنوبية نموذجاً"

مما لاشك فيه أن الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية كان متردّيا أهليّة مدمرة سبقتها عقود من الهيمنة الاستعمارية .وقد شكّلت الإعانات الدولية جزءًا من طوق النجاة لدعم الاقتصاد في وقت ما، إلا أن استراتيجية التنمية في كوريا الفقيرة على مستوى الموارد الطبيعية سرعان ما توجهت نحو التعليم الفاعل والتدريب الفني والعمل على الاستفادة من قدرات الموارد البشرية، لتحويل اقتصادها من وضعه البدائي الهشّ إلى اقتصاد يقوم على التصنيع والإنتاجية العالية.

وجاء التنسيق والتناغم بين السياسات المختلفة في الدولة – السياسات التعليمية والبحث والتطوير والسياسات الصناعية – إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث ارتفع العائد المادي والمعنوي للاستثمار من خلال الوظائف الجديدة التي يولدها الاقتصاد، ففرص التوظيف تحفّز الأفراد على اكتساب مستويات أعلى من التعليم والمهارات .وقد أقرّت الحكومة الكورية منذ البداية بأهمية وضع العلوم والتكنولوجيا في صلب الأولويات الوطنية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ووضع سياسات لها نظره مستقبلية، منحت في إطارها إمكانات مهمة لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية ووزارة العلوم والتكنولوجيا، بقصد تلبية حاجة الصناعة إلى العلماء والمهندسين رفيعي المستوى. وقد سجّل الإنفاق على البحث والتطوير ارتفاعًا متواصلًا من 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى5.3 في المئة، كما ارتفع عدد الباحثين لكلّ 10 آلاف شخص من 5.3 في أواخر السبعينيات .

يمثل التوجه لاقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية ملاذً ا آمنا أقدم عليه صانعو السياسات بها، بعد مرورها بفترة عصيبة في نهاية تسعينيات القرن الماضي، ما عرف بأزمة النمور الآسيوية .

دواعي ودوافع تحول الاقتصاد الكوري نحو اقتصاد المعرفة، كما يلي:

مع قرب نهاية عام 1997 ، شهدت كوريا أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الكورية؛ نتيجة للأزمة المالية في شرق آسيا، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6 %في عام 1998

، وارتفع معدل البطالة الذي كان أقل من 5.2 % في الربع الثاني من عام 1997 إلى ذروة بلغت 6.8 بالمئة في فبراير 1999 ، وانخفضت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أقل من 5 مليارات دولار في ديسمبر 1997 . ومع ذلك، حققت كوريا انتعاشًا ملحوظًا، ونما الاقتصاد بنسبة 7.10 بالمئة في عام 1999 إلى جانب إحياء الأزمة، تواجه كوريا قضايا هيكلية خطيرة .ووفقًا لتصنيفIMD Yearbook World Competitivenes انخفضت كوريا من المرتبة 26في 1995 إلى ، 38 في عام 1999 نتيجة لضعف العوامل الهيكلية التي بلغت ذروتها في أزمة1998وبالنسبة لعام 2000 ، انتقلت إلى المرتبة 28 بسبب الإصلاحات الهيكلية العديدة التي تم تنفيذها .واستمرت في المرتبة الأدنى في الشؤون المالية والإدارة والبنية التحتية والتدويل الدولي .وفي الوقت نفسه، سيكون هناك منافسة دولية شرسة على نحو متزايد من الدول المتقدمة في التكاليف، وكذلك في الدول المتقدمة والمكثفة للمعرفة . ومن ثَم، أزمة عام 1997 موضحة الحاجة إلى

إعادة النظر في الاقتصاد المثبط والنظام المؤسسي في كوريا .وكانت هذه الازمة بمثابة الاستفاقة لصانعي السياسية الاقتصادية في كوريا، الذي آمنوا في وعيهم بأن المعرفة هي عنصر حاسم في النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية، وأن سرعة التغييرات في إنتاج ونشر المعرفة– التي أصبحت ممكنة من خلال زيادة الفهم العلمي والتقدم هي الطريق لمواجهة– (ICT)السريع للغاية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأزمات وزيادة صلابة الاقتصاد الكوري[1].

تحديث الاقتصاد الكوري وإعادة النظر في دور الدولة:

لقد لعبت الحكومة الكورية الجنوبية دورًا رئيسيًا في التطور السريع للبلاد، ودورًا حاسمًا في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة .بالإضافة إلى تخلى الحكومة الكورية الجنوبية عن سياسات التدخل المتبعة فى الماضي– الاقتصاد الموجه – ،

[1] احمد إبراهيم محمد متولي دهشان ، **التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة فى ضوء بعض التجارب الدولية، الإصدار الأول، العدد38 ، 2023**،ص594–595.

حيث تلبية متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة هو أن تعمل الأسواق بشكل أكثر فعالية، وهذا سيؤدي إلى تسهيل إعادة التوزيع المستمر للموارد التي تدخل في إنشاء تنفيذات جديدة وطرق أفضل لفعل الأشياء ورفض الأساليب التي عفا عليها الزمن، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك من خلال التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد. والعناصر الرئيسية للمتغير الحكومي في هذا السياق، هي:

-تشجيع التنافس وريادة الأعمال وتحرير السوق، لإطلاق العنان للطاقة الإبداعية للأفراد والقطاع الخاص، مع توفير هيكلة تنظيمية لدعم كفاءة وعدالة الأسواق.

-ضمان سيادة القانون، وتوفير قدر أكبر من الشفافية، والإفصاح عن المعلومات، والمساءلة أمام اللاعبين في السوق، وكذلك للحكومة.

-بناء وتسخير البنية التحتية القانونية والمؤسسية الحديثة ذات الصلة باقتصاد المعرفة، في مجالات مثل :حقوق الملكية الفكرية، وتقييم الأصول غير الملموسه ، والمعاملات الرقمية.

-معالجة قضايا الوصول والإنصاف التي قد تنجم عن زيادة الاعتماد على قوى السوق القوية وإعادة الهيكلة المستمرة ومخاطر الانقسام الرقمي المتزايد.

-تشجيع التكنولوجيات الجديدة، والشبكات الميسرة) مثل :بين الجامعات والباحثين والشركات(، مع الحرص على تعزيز الآليات التي تقودها السوق بدلًا من إعاقتها___.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في الحد من الفقر:

العلاقة بين الوصول إلى المعلومات ومستوى الدخل قوية، وتزداد قوة على المستوى الدولي .قد تهدد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة عدم المساواة، لكنها توفر أيضًا أدوات للحد من الفقر .ويمكن دمج المجتمعات الحضرية والريفية الحضرية في الحياة الاقتصادية وزيادة مستويات دخلها من خلال خدمات المعلومات والمعاملات الإلكترونية . يمكن تصميم حوافز تنظيمية مناسبة لتشجيع توفير الاتصالات الريفية على أساس تجاري . وهذا ما تبنته الدولة الكورية.

تعتبر الشبكات والاتصالات اللاسلكية والهواتف العامة ومراكز المعلومات المجتمعية ترتيبات فعالة .ويمكن لمراكز الاتصالات توفير فرص العمل والتدريب لمهارات الحوسبة الأساسية لأطفال المدارس، والمساعدة في تخطيط وتنسيق الحكومات المحلية، ودعم صيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية، ودعم المزارعين (كل من معلومات الأسعار، ودعم الإرشاد)، ومنافذ بيع وإنتاج السلع الإلكترونية .يمكن أيضًا استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لرصد الفقراء وتقييم مدى تأثير هذه البرامج على حياتهم[1].

المطلب الثالث: خطة التحول نحو اقتصاد المعرفة في جمهورية كوريا الجنوبية

أولًا :تطبيق نظام اقتصاد المعرفة:

أدركت كوريا الجنوبية أن هناك فجوة في المعرفة بينها وبين الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .وشدت أزرها، إنطلاقًا مما أوجبته على نفسها بأن تلعب الحكومة الكورية دورًا حاسمًا في تضييق الفجوة المعرفية هذه .وقد أطلقت

برنامجًا واسعًا للتحول من الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد إلى الاقتصاد القائم على المعرفة .ويمكن تتبع الخلفية النظرية لتدخل الحكومة من أجل التحول الناجح إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من" نموذج فشل السوق "الكلاسيكي الجديد .خاصة وأن سياسات اكتساب المعرفة– بالنسبة للبلدان النامية –تنطوي على خطوتين تكميليتين :الحصول على المعرفة من خلال الانفتاح على المعرفة من الخارج وخلق المعرفة غير المتاحة بسهولة في أي مكان آخر .وهناك ثلاث وسائل رئيسية لتسهيل اكتساب المعرفة من الخارج هي :

[1] احمد إبراهيم محمد متولي دهشان ، مرجع سابق، ص596–597.

نظام التجارة المفتوحة والاستثمار الأجنبي والترخيص التكنولوجي[1]

يمكن تطبيق نظام اقتصاد المعرفة على إستراتيجية التنمية التي استخدمتها كوريا الجنوبية بعد الأزمة المالية التي شهدتها عام 1997 . وقام البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعدة مراكز فكرية معًا بتطوير إستراتيجية تنمّي اقتصاد المعرفة .

ووجدت المنظمات أن كوريا الجنوبية بحاجة إلى تحسين إنتاجيتها، لأنها لم تحصل على العائدات التي كانت تتوقعها من مدخلات رأس المال والاستثمارات الضخمة، فقد قرروا أن تحديث الحافز الاقتصادي والمؤسسي الكوري، بما في ذلك الدور الذي لعبته الحكومة سيحسن من الإنتاجية.

وقد كان هناك حاجة لمناخٍ أكثر ملائمةً للابتكار، إذ أن التخصص والتبادل المعرفي بين الجامعات والحكومة المحلية والشركات ومعاهد البحوث من شأنه أن يقلل من تكاليف المعاملات ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية .وعلى عكس التوقعات، كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنمو بمعدلٍ سريع، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة على البنية التحتية للمعلومات .ومع ذلك، تم إقرار التعليم كحاجز كبير في طريق اقتصاد المعرفة، وقد كانت البلاد تستثمر فقط ما نسبته 13 % من إجمالي الناتج المحلي للتعليم، والذي يعتبر غير فعّال وغير مناسب .

وقد شملت الإصلاحات :رفع الضوابط عن وزارة التعليم، وتنفيذ الحكم الموجه نحو النتائج، وإعادة توزيع الموارد الخاصة والعامة، ودمج أنظمة التعلم، وتعزيز الروابط لنظام التعليم العالمي .وبالفعل، تمكنت كوريا من تحويل نفسها إلى دولة ذات اقتصاد معرفي، من خلال : تنفيذ سياسات اقتصادية جيدة، واعتماد برنامج تطوير عالي النمو، وزيادة رأس المال الاجتماعي، وتحسين القوى العاملة بواسطة تعزيز التعليم.

لقد تبنت كوريا الجنوبية الاقتصاد المعرفي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية وتوفير فرص العمل ذات المردود المادي المرتفع، وأثبتت كوريا حقيقة أن الموارد الطبيعية ليست

[1] World Bank, **Korea and the Knowledge-based Economy Making the Transion,** 2000.

الشرط الضروري المطلوب لتحقيق التنمية، فقد أسست كوريا الجنوبية منذ عام 1973 مدينة (دايدوك العلمية)، وهي مدينة البحث والتطوير، حيث تحتضن أكثر من 60 مركز بحوث بين عام وخاص، فالمنظومة العلمية لأي بلد تكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد المعرفي، وهذه المنظومة تقوم بأدوار مهمة في الاقتصاد المعرفي .وقد أدى تراكم المعرفة إلى خلق نمو اقتصادي طويل الأمد في كوريا الجنوبية، مبينًا أن ذلك النمو نجح في تكوين اقتصاد راسخ قائم على أربعة أركان وهي[1]:

- بنية تحتية حديثة للاتصالات والمعلومات تساعد على تداول المعرفة ومعالجتها ونشرها بين أفراد المجتمع.
- مؤسسات إبداعية (الشركات ومعاهد وجامعات) تتنافس على حيازة المعرفة.
- قوى عاملة مؤهلة ومدربة تسعى باستمرار إلى تطوير قدراتها ومهاراتها بما يواكب المستجدات المعرفية والاحتياجات المحلية.
- مؤسسات حكومية فاعلة تضع السياسات والخطط الاقتصادية وتشرف على تطبيقها وعلى حسن توزيع الموارد وعلى تشجيع الإبداع والمبدعين.

ثانيًا :خطة التحول نحو اقتصاد المعرفة في جمهورية كوريا الجنوبية:

وضعت الحكومة الكورية فى عام 2000 ، خطة رئيسية مدتها ثلاث سنوات ترتكز على 5محاور رئيسية، هي :تطوير البنية التحتية الوطنية للمعلومات – تحسين القدرات الوطنية للابتكار التكنولوجي والعلمي – تطوير الصناعات المعرفية الجديدة ورقمنة الصناعات القديمة –تطوير نظام الموارد البشرية للاستجابة للاقتصاد القائم على المعرفة – معالجة" الفجوة الرقمية المعرفية)"وتُعد تجربة كوريا الجنوبية نموذجًا رائعًا في تطبيق اقتصاد المعرفة وعلاقته بتفعيل التنمية البشرية، حيث اعتمد الاقتصاد الكوري الجنوبي على الإنتاج الزراعي طيلة القرن

[1] Sang Kyu Lee, **Towards knowledge-based economy in Korea: metrics and policy**, International Journal of Technology Policy and Management · January 2002

التاسع عشر، وكانت الأرض والأيدي العاملة ورأس المال مقومات هذا الإنتاج ومحركًا لاستحداث فرص العمل للبشر، وخلال القرن العشرين توجه الاهتمام في كوريا الجنوبية نحو القطاع الصناعي، وانتقل في القرن الواحد والعشرين الاقتصاد الكوري الجنوبي الى الاقتصاد المعرفي بوصفه المحرك الأساس للنمو الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: التحول لاقتصاد المعرفي في الدول العربية

يمرّ النظام الاقتصادي العربي بأزمة بنيوية عميقة، فالتوجه الرأسمالي الذي صُمّم للعصر الصناعي ولم يكن بالصورة المثلى – لم يعد قادراً على مجابهة العصر التكنولوجي الذي يفرض تلاشيا للجغرافيا والزمن، وثورة رقمية وتواصلية واسعة ثم انفتاح شاملاً للأسواق .الأمر الذي يجعلنا أمام مخاض التحوّل من اقتصاد عالمي إلى اقتصاد عولمي، تتجلّى محدّداته في السرعة، والتشبيك، والتنافسية، المعرفة.

تمثل المعرفة ركيزة اساسية للتنمية الاقتصادية في ظلّ الندرة المتزايدة للموارد الطبيعية، من طاقة ومزروعات وعدم قدرة الإنتاج التقليدي على مسايرة التطوّر الاجتماعي .الأمر الذي يُظهر الأهمية البالغة لاقتصاد المعرفة كرافعة للنموّ والازدهار، وللعلم كقوّة دافعة للتنمية الإنسانية والعمرانية ويعتمد اقتصاد المعرفة في موارده إلى إنتاج المعرفة بكافة صورها ومجالاتها– من تعليم وتدريب وبحث وابتكار –، متخذا من توطين التكتّلات المعرفية، المناطق الصناعية، الأقطاب التكنولوجية آليات وطرق يصل بها إلى مبتغاه التنمية الاقتصادية، هذا فضلاً عن المؤسّسات التعليمية والبحثية والمعاهد الفكرية التي تشكّل منابع لصياغة الحلول المبتكرة وصناعة السياسات الداعمة للإنتاج المحلّي والكفاءة الاقتصادية.

[1] احمد إبراهيم محمد متولي دهشان ، مرجع سابق،ص600-601.

المطلب الأول: تحديات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الدول العربية يواجه اقتصاد المعرفة

عموما تحدّيين أساسيّين؛ يتمثّل الأول في بناء سلسلة قيمة المعرفة وإنجاز العمليات الإنتاجية التي يترتّب عنها تجديد هيكلي للعمل فيما يخصّ التنظيم والتنسيق والمراقبة، وكذلك إدارة الرأسمال البشري في الأقطاب والتكتّلات الاقتصادية باعتباره العمود الفقري لاقتصاد المعرفة . والثاني يرتبط بالتقسيم الدولي لهذا الاقتصاد، إذ تتركّز أنشطته عند دول الشمال التي يتوفّر فيها تفوّقٌ علمي وتكنولوجي ومحفّزات لاستقطاب التمويلات المالية بعكس دول الجنوب . حيث نجد أن اقتصاد المعرفة يتوزّع على ثلاثة تصنيفات :دول تنتج المعرفة كالولايات المتّحدة الأميركية وألمانيا، دول تدير المعرفة كماليزيا وسنغافورة، دول تستهلك المعرفة وعلى رأسها الدول العربية.

في ضوء ما يشهده العالم العربي من تغيّرات تقتضي النهوض الاقتصادي، يستوجب من الدول العربية التصدّي لعوائق مركّبة تُفسَّر على النحو التالى:

أولاً- ضعف النظام التعليمي والبحثي وقصوره:

ومما هو جدير بالذكر أن العالم العربي يعاني من فقر معرفي كبير، أصبحت على إثره الجامعات العربية منتجة للبطالة بنسبة 30 في المئة مقارنةً ب 3 في المئة فقط في دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية وراعية لهجرة الأدمغة بنسبة 35 في المئة عالميا، لا يعود إلى الوطن الأم إلا نصفها .

كما أن الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز 0.2 في المئة بينما تخصّص الدول المتقدّمة 4 في المئة من ميزانيّتها للبحث والتطوير .ويبلغ مجموع المنشورات العلمية العربية ما مقداره 1.4 بالمئة من الحصّة العالمية، في حين تحقّق البلدان المتقدمة70 في المئة، ولا تمثّل براءات الاختراع العربية سوى 0.1في المئة عالميا ترجع هذه التباينات العميقة إلى غياب رؤية محدَّدة للبحث العلمي تتماشى مع أولويّات الدول العربية، وعدم تحلّي المنظومة التعليمية بأهداف واقعية تأخذ بعين الاعتبار القدرات العربية والمواهب الموجودة

فيها .وبالتالي، فإن حجم تأثير المعرفة على الأنشطة الاقتصادية يبقى هزيلاً، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال انقطاع الصلة بين البحث العلمي وآليّات اتّخاذ القرار على المستوى العربي.

ثانيا–خلل اقتصادي ومؤسّساتي: يتمثل الخلل الاقتصادي في الدول العربية بنكوص القطاع العام في أداء دوره وركود القطاع الخاص .الأمر الذي وضع عوائق عديدة أمام المبادرات الاستثمارية والمقاربة التشاركية بين مؤسّسات البحث والمعرفة والمقاولات التكنولوجية، ولاسيّما مع اندثار التنافسية بسبب الفساد الإداري والتبعية الاقتصادية، ما انعكس سلبا على روح المبادرة والإبداع .

إضافة إلى ذلك ضعف البنية المؤسّساتية العربية الناجم عن التمركز الاقتصادي في جهة دون غيرها، والتضاؤل الواضح لأجهزة الوساطة التمويلية التي تتبنّى المشروعات التكنولوجية والمنشآت التطويرية لاقتصاد المعرفة في شكل رأسمال استثماري .إلى جانب ذلك، يستدعي اقتصاد المعرفة امتلاك نظام ابتكاري مترابط الأوصال ومتفاعل العلاقات بين جميع الفاعلين، من جامعات ومراكز أبحاث، وشركات تكنولوجية، ومصارف تمويلية تشارك في أنشطة إنتاجية معرفية على هيئة علاقات تعاونية، ترمي إلى تجهيز المعارف وضبطها مع الحاجيات المطلوبة بغية تحصيل ابتكارات ذكيّة توازي غزارة الفروع العلمية المستحدثة، وهو نظامٌ تفتقر الدول العربيّة إليه.

ثالثا–التشوهات الاجتماعية:

يجلب الاقتصاد القائم على المعرفة معه خطر زيادة عدم المساواة الاجتماعية، بسبب التغير التكنولوجي السريع، حيث قد ينشأ انحياز نحو عوامل إنتاج محددة، ولأن استعداد العمال للتغيير يختلف .وفقًا لذلك، تحتاج الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتدريب وإعداد العمال، وهو مجال لا يوجد فيه برنامج عام مؤسسي كبير .وتحتاج الحكومات إلى وضع خطة شاملة للتدريب/إعادة التدريب للوفاء بمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة . والعلاقات الصناعية السليمة هي أيضًا شرط أساسي لتحسين الإنتاجية.

مع التفاوت المستمر في الدخل في الدول العربية يعني أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يخلق "فجوة رقمية "كتلك التي حددتها وزارة التجارة الأمريكية فجوة بين أولئك الذين لديهم دخل وتعليم كافٍ للوصول إلى الفوائد المحتملة من تكنولوجيا المعلومات، والأخرون .وخلال الفترة بين 1965-1995 ، كانت الإستراتيجية الرئيسية للحد من الفقر هي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في سياق ثابت.

وفي النطاق ذاته، فإن إرساء مرتكزات اقتصاد المعرفة في الدول العربية رهين بوجود إرادة سياسية قوية وحركة مجتمعية فاعلة ومناخ أعمال مشجّع، من شأنها العمل على تصوّر شامل ذي مدخل سياسي – ثقافي وناتجٍ اقتصادي .إذ إن امتلاك التكنولوجيا وحدها لا يعدو كونه تحديث سطحي لا دلالات له على بنيان المجتمع.

المطلب الثاني: الاستراتيجية العربية المناسبة لإنجاز الاقتصاد المعرفي.

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة. كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية. كذلك فأنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية TRIPS التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية واتفاقية الفكرية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية .

وبناءً على ذلك ، سنتناول النقاط الآتية :

1- التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة :

ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية . كذلك لابد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج

المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة.[1]

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية. فلو رجعنا الى تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990, فأن طرح موضوع التنمية البشرية والمعلومات , اصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال . فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة . فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدانالمتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الارض (د. جمال داود سلمان، 2004، ص 64). حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة .

اذن لو ذهبنا الى الابعاد الجوهرية في تنمية بشـرية عربية حقيقية سـنجد ان التطور في الاقتصـاد المعرفي سـيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان العربية. ومن هنا ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند وضـــع الخطط التنموية قيام تناســـب عقلاني بين اهداف التنمية الاقتصـــادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصـــادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم . كما ان التنبؤ بمســـتوى التقدم التكنولوجي ســـيحدد الى درجة كبيرة مســـتقبل التطورات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية . وبالتالي لا بد من جعل التطور

[1] غالب عوض الرفاعي ، مرجع سابق ، ص12-13.

العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وعنصـــراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية .[1]

وفي هذا المجال يمكن ايضـــاً ان نلقي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصـــاد المعرفي في البلدان العربية. فمن الملاحظ ان التنمية الجارية حاليا في ظل العولمة يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة واضفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصـــة. ومما يدعم هذا الاتجاه هو ان النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل الى ان يركز على الجوانب الاقتصـــادية لحماية حقوق الملكية الفكرية اكثر مما يركز على اعتبارات المصـــلحة العامة. وضـــمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة) ، والذي يتناغم مع ما يؤكده تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصـــفوة وانما على مســـتوى الشـــعب كله هي العامل الحاســـم للتنمية.

كما يؤكد التقريرنفســـه على وجوب التصـــدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشـــاكل المعلومات التي تضـــعف الاســـواق وتعرقل الاجراءات الحكومية، علماً ان هذه الفجوات هي اكثر حدة في البلدان الاشد فقراً . كذلك يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر . ويؤكد التقرير ان هناك حوالي 3 مليارات نســـمة تعيش على 3 دولارات في اليوم ، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضـــح من هذا ان اســـتراتيجية واضـــحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر

---

[1] حلوش, عاكف نايف ، "**اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية**" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005،ص125.

فإنها تفتقد الى تشـــريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصـــل في اليابان والدول الاوروبية.

وفي هذا المجال لا بد ان نتطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. أن النقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصـــفات المواد المســـتخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها . اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

2- تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المســـتحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المســتوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصـــاد العالمي بمعدل اقل من 3% لنفس الفترة, لذلك فإن هناك تحول من اقتصـــاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات .

ولتطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية تتكون من شقين :

الاول: تجنب التطوير المجزوء، ونقصـــد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصـــنيع واهمال القطاع الزراعي ، مما ادى الى حدوث خلل اقتصـــادي واجتماعي . فغدا الريف مناطق طرد، بينما اضـــحت المدن تعج بالاعداد الواســـعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصـــة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

الثاني: امكانية انفصـــال الاطار المعرفي عن التكنولوجي. وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي،

وهو توجه جديد. ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ســـتقل بفضـــل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لإرتفـاع كلفـة الشـــق التكنولوجي لتحويـل هـذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصـة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يســاهموا معرفياً دون ان ينشــغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى ســبيل المثال يمكن تصــميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصاميم في صـــورتها المادية. ان هذا لا يعني الاهتمام بالإنتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهدين العلمي والتكنولوجي.[1]

في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضـــوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات. حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشـمل كل الانشـطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الانشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضـــم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصـــالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات.

ومن هنا ينبغي النظر الى اقسام المعلومات الآتية :

– صناعة محتوى المعلومات Information content:

اصـبح محتوى المعلومات هو التحدي الحقيقي القادم . فهو اهم مقومات مجتمع المعلومات بلا منازع . فقد انصـب التركيز الآن على ارسـاء البنية التحتية الاسـاسية لمجتمع المعلومات في البلدان العربية. وهذا ما دفع الدكتور نبيل علي للقول : "المحتوى هو الملك" "Content is the King" في اقتصاد المعرفة. [2]

وتجدر الاشـارة هنا الى ان صـناعة محتوى المعلومات تتم عن طريق المؤسـسـات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية وبواســـطة الكتاب والمحررين... الخ .

---

[1] نبيل ، علي ، "**تكنولوجيا المعلومات المعلومات وتطور العلم : منظور عربي** "، جريدة الرأي الاردنية، السبت،26 آذار 2005 ، العدد 5،ص126.

[2] محمد خضري ، مرجع سابق ،ص43.

وهؤلاء يبيعون عملهم للناشـرين والموزعين وشـركات الانتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

– صـناعة تسـليم (بث المعلومات) Information Delivery : ان هذا القسـم من صـناعة المعلومات هو مختص بانشـاء وادارة شـركات الاتصـال والبث التي يتم من خلالها توصـيل المعلومات، كالشـركات التي تدير شـبكات التلفزيون وكذلك المؤسـسـات التي تتولى توزيع محتوى المعلومات كبائعي الكتب والناشرين .

– صـناعة معالجة المعلومات Information Processing : وتقوم هذه الصـناعة على منتجي الاجهزة ومنتجي البرمجيات.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في التحول نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الأول: واقع البناء المعرفي في الجزائر[1]

ان واقع الحال في اقتصـادنا يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسـببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما ان اسـتخدام المعلوماتية اقل من اي مكان آخر في العالم، وترجعها بعض التقارير الدولية الى عدم توفر الإرادة السياسية للإستثمار في القدرات البشرية والمعرفية . واضـافة الى ذلك ويمكن ارجاع اسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها الى النقاط التالية :

1- انخفاض مسـتوى التعليم: بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم ، الا ان مسـتوى التعليم بشـكل عام لم يصـل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضـمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشـرها .فقد تحقق تقدم كمي في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصـيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضـعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضـعف في نوعية الموارد البشـرية مما ادى الى

[1] أعمر سعيد شعبان،**رؤية إستراتيجية لتبني اقتصاد المعرفة من أجل دعم التنمية في الجزائر**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية،جامعة الجلفة ، العدد2، 2020، ص76-77.

ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين ومتطلبات كل فترة من الفترات الزمنية المعاصرة لها.

2-انخفاض مستوى البحث والتطوير :إن محدودية عدد البحوث وضعف إمكانات مراكز البحث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي أدت الى عجز واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الإنتاج المعرفي مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم .فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب بكثير ، حيث ان حصة الدول العربية ومنها الجزائر لا تتجاوز 1% من اجمالي النشر العلمي في العالم.

3- الطابع البيروقراطي لتسيير البحوث العلمية : من بين الاشكاليات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وبالتالي على توجهاته وتطويره هي الصيغ البيروقراطية السائدة في المؤسسات والمراكز البحثية في الدولة ، فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى الى إضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي وضعف ما يمكن انتاجه.

4- نقص التمويل :ان حجم الإنفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث والتطوير حيث نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول النامية ضئيل جدا حيث في الدول العربية ومنها الجزائر لا يتجاوز % 0.2 من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين2.5% و 5% من دخولها القومية،

5- التوجهات السيئة لتطوير المعرفة : المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة، فاستيراد المعرفة الجاهزة، اي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقيا للتكنولوجيا ، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق مما يتطلب استيراد غيرها، وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب اقتصادنا الوطني وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير.

المطلب الثاني :متطلبات بناء إقتصاد معرفي في الجزائر

تتعقد مهمة حصـــر وتحديد متطلبات الإقتصـــاد المعرفي نظرا لتعقد وتشـــابك طبيعة الإقتصاد الجديد الذي مازال قيد البحث ولكن يمكم أن نحاول أن نعطي و لو أفكار أساسية حول هذه المتطلبات والتي من أبرزها:[1]

1- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادات معتبر في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداءا من المدرسـة الابتدائية ...وصـولاً إلى التعليم الجامعي ,مع توجيه الإهتمام للبحث العلمي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنفاق الولايات المتحدة في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة ,وهذا ما يجعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطور وديناميكية في العالم حيث بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000كانت حصة الولايات المتحدة منها 180 مليار.

2- وارتباطا بما سـبق العمل على خلق وتطويررأس المال البشـري بنوعية عالية .وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة .فالمعرفة اليوم ليستترفا فكريا ،بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

3-إدراك المسـتثمرين والشـركات أهمية اقتصـاد المعرفة، حيث الملاحظ أن الشـركات العالمية الكبرى(العابرة للقوميات خصـوصـا) تسـاهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مسـتوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصـص جزءا مهما من اسـتثماراتها للبحث العلمي والإبتكار ..إلخ.

يركز الباحثون على تقديم ثورة تكنولوجيا المعلومات كفرصـة للتطور الإقتصـادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة راسخة للإزدهار الإقتصادي .ولكن مما لا شك فيه أن هذه الثروة تخلق في الوقت نفسه معضلة إضافية ,تضاف إلى مشكلات الإقتصاد الرئيسية ,نعني بها

[1] أعمر سعيد شعبان، مرجع سابق، ص77-78.

تفاقم فائض رأس المال واليد العاملة من خلال كون معظم المجالات الإستثمارية، الصناعية والخدماتيه التي خلقتها هذه الثورة، مثل ما يسمى البيع الإلكتروني أي بيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة، كالبيع بالمفرق أو العقود التجارية التقليدية، ولا تشكل بالتالي زيادة صافية في الطلب الإستهلاكي الكلي أو في مستوى التوظيف على الصعيد الإقتصادي الكلي .كما أن الصناعات الجديدة (الإلكترونية) رغم أنها تتطلب استثمارات كبيرة في مراحلها الأولى المرتبطة خصوصًا بميدان الأبحاث والتطوير العلمي ,فإنها لا تتطلب في مراحلها اللاحقة إنفاقا استثماريا كبيرا أو درجة عالية من تشغيل اليد العاملة، مقارنة بصناعات (تقليدية) كصناعة السيارات مثلاً .ونتيجة لذلك فإن الطلب على رأس المال ينحو منحى سلبيًا ,حيث إن هذه الصناعات الجديدة تتطلب حجما قليلاً نسبيًا من رأس المال الثابت (الآلات والمعدات والتجهيزات والأرض ..إلخ) وعددًا محدودًا نسبيًا من اليد العاملة ذات الإختصاص المميز والمهارة العالية.

هذا الإنتقال بالبنية الإقتصادية نحو نشاطات تتطلب معرفة أكثر مما تتطلب من رأس مال ويد عاملة ينطوي على انعكاسات خطيرة بالنسبة للإقتصاد (سواء في البلدان المتطورة أو النامية) والذي كانت آلية تطوّره وتقدمه منذ نشؤه تتطلب تحريك تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال لتحقيق ثورته الصناعية الأولى ثم المراحل والحقبات التالية في تطوره وصولاً إلى نهايات القرن العشرين.إن هذه الظاهرة يمكن أن تخلق تناقضًا داخلياً ضمن آلية عمل النظام الإقتصادي .فالطلب على رأس المال الذي يأخذ طابعًا تنازليًا طويل الأمد نتيجة الثورة المعلوماتية والإلكترونية ,من المحتمل أن يخلق بصورة متزايدة صعوبة في تحقيق مبدأ تعظيم الأرباح وصولاً إلى الحدود القصوى.

ونستنتج أن الدلائل تشير إلى عدم إمكان الحفاظ على نمو إقتصادي على المدى الطويل يفوق المتوسط السنوي، وأن التغير التكنولوجي سيحتّم تراجعا في الطلب على رأس المال الثابت إلى ما دون المتوسط، مما يجعل البحث عن فرص استثمار جديدة مستبعداً أكثر من أي وقت مضى رغم المخاوف من البطالة المكثفة الناتجة عن التقنيات القائمة

على الإلكترونيات الدقيقة ,فإن الخبرة الخاصــة لكل من الدول الصـناعية المتطورة والدول النامية، تبين أن أثر تلك التقنيات في التوظيف المباشر وغير المباشر يمكن أن يكون في الحقيقة إيجابيا بشكل هامشي.

وتشــير بعض الدراســات إلى أن التقنيات الحديثة يمكن أن تحل مكان العمالة في الأنشطة القديمة، ولكنها يمكن أن تولد في الوقت نفسه طلبا إضافيا على العمالة من خلال خلق سلع وخدمات جديدة.

وبصرف النظر عن الآراء المتعارضة في هذا الخصوص ,تأكيد أن تأثيرات التكنولوجيا الحديثة في مجال التوظيف لن تشــمل فقط حجم العمالة وبنيتها المهنية وســوق العمل، ولكنها ستشمل أيضًا وبصورة أساسية نوعية العمل، خصوصا فيما يتعلق باعتماد ما يمكن تســميته(الأنواع المرنة) للعمالة ذات الطابع التعاقدي والعمل المنزلي ,وكذلك الاتجاه نحو تقليص ساعات العمل....إلخ .

أن أسواق العمل في البلدان الصناعية المتطورة والبلدان النامية على حد سواء ستصبح أكثر مرونة .وسيظهر تخصيص سوق العمل والإنتاج في شكل زيادات في فرص التوظيف المؤقت وســاعات العمل المرنة غير الثابتة .وتجد هذه الظاهرة انعكاسًــا لها في تبدّل سياسات الحكومات في معظم الدول الرأسمالية باتجاه تراجع دور الدولة الراعية الذي يقترن بتقلص الخدمات الاجتماعية، ولتلك الظاهرة جانبها السـلبي المتمثل في شـعور المرء بعدم الإسـتقرار وعدم الثقة بانعدام الأمان الإجتماعي في ضـوء عدم اسـتمرارية العمل والحرمان من الضمانات الإجتماعية والضمانات التي يؤمنها العمل الثابت.

ومن الواضح أنه سيكون للثورة التكنولوجية الجديدة أثر كبير في توزيع الدخل سواء في داخل البلدان أو في ما بينها .بحيث تجري هذه العملية لمصــلحة الفئات الأكثر احتكاكا بالتكنولوجيا الجديدة والأكثر حداثة التي يغلب فيها عنصــر الشــباب ,وذلك على حســاب المجالات والإختصاصات التقليدية.

كما أنها ستكون لمصلحة كبار المنتجين والشركات الكبرى العابرة والمؤسسات ذات الإنتاج الموجه للتصدير .و في مصلحة الدول الأكثر تطورا ,القادرة على الإستفادة من الميزات المطلقة والنسبية التي يوفرها لها امتلاك ناصية التكنولوجيا واحتكار القسم الأعظم منها ,ومن ثم تكريس تفوّقها ومفاقمة الهوة التكنولوجية (مع البلدان النامية والأقل تطورا , والتي تصبح أكثر اتساعًا وعمقا.

من الواضح أن مجتمعنا لم يدخل بعد في اقتصاد المعرفة فنحن لا نزال في موقع المتلقي السلبي لا المنتج لثمار وإنجازات الثورة العلمية التكنولوجية في كل مراحلها ولانزال على مسافة سنوات ضوئية عن مرحلتها الأخيرة المتمثلة بثورة الإتصالات والمعلومات غير أن ذلك لا يجعلنا بمنأى عن آثارها السلبية.

إن مجتمعاتنا لاتزال في بدايات دخول حقبة (المرحلة الصناعية) بمفهومها المتطور , في حين أن الدول المتطورة أصبحت في قلب ما يسمى (مرحلة ما بعد الصناعة) وهذا ما يضاعف الهوّة بيننا وبينها ويزيدها عمقًا واتساعًا.

في الأخير إن ثقافة التغيير والتأقلم مع متطلبات التطور المعرفي لم تصل إلى مجتمعاتنا بعد .إننا بحاجة ماسّة إلى إعادة النظر في مقاربتنا لمفهوم المعرفة وفي وعينا لحقيقة أن دخولنا اقتصاد المعرفة هو السبيل الوحيد لنجاحنا في مواجهة تحديات العصر ولإحتلال موقع لائق بين الأمم.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الوطنية لإنجاز أرضية الاقتصاد المعرفي

انه لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية و اجتماعية على المستوى الوطني و تأقلمها مع طبيعة التوجهات المرحلة المبنية على الإقتصاد المعرفي و التسارع الكبير في التطورات التكنولوجية يمكن ان نقترح في بناء الاستراتيجية التنموية هذه النقاط[1] :

رؤية استراتيجية لتبني اقتصاد المعرفة من أجل دعم التنمية في الجزائر ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية من جانب ، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة ،إن الأبعاد الجوهرية في تنمية بشرية حقيقية سنجد أن التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد ، ومن هنا ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية في تناسب عقلاني بين أهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم ، كما أن التنبؤ بمستوى التقدم التنكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتضح من هذا أن إستراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات المحلية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثما رات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الاوروبية.

وفي هذا المجال لا بد ان نتنطرق الى توطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها

[1] Aubert , Jean, " **Knowledge Economies in the Middle East and North Africa**", World - 19 .8Bank Institute,The International Bank for Reconstruction and Development, 2003 . p. 5

وتحسينها ثم الى توليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيون على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

2- خلق مؤسسات وبنى تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:[1]

من المعروف أن المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هو المعلومات والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الإنتاج أكثر فاعلية .ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل أكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% ولذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات وهنا يمكن تطوير بنى تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انطلاقا من:

-تجنب التطوير الجزئي ونقصد به تطوير قطاع وإهمال آخر .وهذا ماحدث فعلاً عندما توجهت سياستنا نحو العناية بالتصنيع وإهمال القطاع الزراعي، مما أدى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي، حيث أصبح الريف مناطق طرد، فيما أضحت المدن تعج بالإعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة، وبالتالي أدى هذا إلى انخفاض الأجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

-إمكانية انفصال الإطار المعرفي عن التكنولوجي، وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها، حيث هناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد، ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لإرتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية .ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين كي يساهموا معرفياً دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي.

في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا

[1] أعمر سعيد شعبان ،مرجع سابق ، ص81-82.

المعلومات، حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الانشطة .فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدماتها.

3- نقل التقانة وتوطينها في الإقتصاد الوطني:

يمكن القول بأن تجربة الجزائر في نقل وإدارة وتوطين التكنولوجيا لم تكن في المستوى المطلوب فقد عمدت الدولة على اقتناء التكنولوجيا من خلال عقود شراء وسائل الإنتاج ,وعلى تدريب العمالة المحلية ,وقد اقتصرت سياسات التصنيع على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالسيطرة على التقانات وتوطينها ,مما جعل هذه التقانات تتقادم بمرور الوقت .حيث أصبحت المؤسسات الإنتاجية غير قادرة على المنافسة وكان رد الفعل هو تطبيق قوانين وأنظمة الحماية.

ومع اتساع الفجوة التقانية بين الجزائر والعالم المتقدم لجأت إلى تحرير الاقتصاد وتبني سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية وقد راهنت على فكرة أن التبادل التجاري والانفتاح على الدول المتقدمة من شأنه أن يوجد بيئة تجتذب التقانة، ولكن الذي حدث هو أن سياسة الانفتاح لم تؤدي إلى نقل حقيقي للتقانة ناهيك عن توطينها ,حيث تبين أن الشركات المتعددة الجنسيات قد إحتفضت بأجزاء عمليات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية والمهارة البشرية العالية .[1]

4- خلق روابط بين المؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية:

تعد عملية ترويج البحث العلمي وتوطين نتائجه في التنمية من بين المعايير المعمدة في قياس مدى تحقيق مؤسسات البحث والتطوير لأهدافها ,فعملية ترويج البحث العلمي تواجه صعوبات أساسية نذكر منها:

-غياب النشاط الإبتكاري

-محدودية الخبرة في مؤسسات البحث والتطوير في المجال الصناعي.

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003 ،ص 98.

-تدني مستوى المعرفة بالتقنيات الصناعية.

-افتقار مراكز البحث والتطوير إلى إمكانيات التصميم وإنتاج النماذج.

-النزعة نحو مكافأة الباحثين وترقيتهم على أساس الأبحاث الأكاديمية.

ونتيجة لما سبق فالإنجا زات البحثية والتطويرية لم تصل إلى حيز الاستثمار.

5- خلق حاضنات الأعمال:

تعرف الحاضنات بأنها بيئة إطار متكامل من المهام والمهارات والتجهيزات والخدمات والتسهيلات والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة ورعايتها لمدة محدودة، وهي تمثل نمطا جديد من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المبدعين الذي تنقصهم الإمكانيات لتطوير أبحاثهم وتسويقها .[1]

ولقد بدأ اهتمام محدود نحو إطلاق مباد رات هدفها إقامة هذه البنى الجديدة ، من خلال مدينة العلوم والتطبيقات التكنولوجية إضافة إلى صناديق حاضنات الأعمال والتقنية كآلية لدعم المشروعات الصغيرة وتنمية المها رات لدى التقنيين.

[1] محمد بن بوزيان ،**تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية: التحديات وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، 09 مارس 2004.

الخاتمة :

من خلال ماتقدم يمكن القول أن المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة تعتبر مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية. وبالتالي فأن التأسيس لبعد جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في البلدان العربية يمثل المرتكز الاساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

ويمكن تقديم مجموعة من النتائج المتوصل اليها من خلال سلسلة المحاضرات في مقياس اقتصاد المعرفة أهمها:

تعيش المجتمعات البشرية نمطا اقتصادياً جديداً يختلف في مفهومه عن الأسس والمبادئ التقليدية للاقتصاد الصناعي الذي ظهر في أعقاب الثورة الصناعية، ويهتم هذا النمط الاقتصادي الجديد بتثمين المعرفة بوصفها أهم مورد في الاقتصاد، ويسود اتجاه عالمي نحو الاستزادة من المعرفة وتطوير سبل الحصول عليها ونشرها واستخدامها، لتطوير المجتمعات وتحقيق الرقي الاقتصادي، وتوجيهها نحو العملية الاقتصادية والإبداع والابتكار في عصر يغلب عليه المنافسة المتجددة، والتكتلات الاقتصادية والعولمة المتسارعة.

يولي اقتصاد المعرفة أهمية كبيرة لعمليتي نشر واستخدام المعرفة، إضافة إلى أساليب توليدها واستنباطها، حيث أصبحت قدرة المنظّمات على النجاح والاستمرار مرهونة بقدرتها على الولوج إلى شبكات المعرفة المحلية والعالمية، واستيعابها واستغلالها على أكفأ وجه، لذلك فإنّ نجاح الاقتصاديات الوطنية والمؤسسات القومية سيكون أكثر ارتباطاً بفعالية هذه الأخيرة في تجميع وخلق واستخدام المعرفة في مجمل نشاطها.

لقد أضحى تأثير المعرفة حاسماً على كامل النشاط الاقتصادي، وأصبحت الأصول المعرفية هي المصدر الرئيسي لأي نموّ اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تح ول العالم من

البحث والتسابق من أجل الحصول على مصادر الموارد النادرة، إلى البحث والتنافس من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة .لهذا فإ نه من الضروري على الحكومات أن تتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة، وأن تحاكي عملية التغيير الراهنة، إذا أرادت أن تمتلك القدرة على المنافسة والريادية، واستغلال الفرص المتاحة في ظل هذه التحولات العالمية الجديدة.

يمنح اقتصاد المعرفة مكانة مركزية لنظم التعليم والتدريب المستمرين حتى تتلاءم خبرات العمالة مع التطبيقات الجديدة، وبالتالي فقد أصبحت مواصلة التكوين عاملاً حاسماً في ميدان العمل، فسرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع أصبحا يحتّمان على الأفراد ضرورة تحسين الكفاءات.

غياب التبادل الافقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالاضافة الى محدودية حجم الاسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الاموال .

هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الانسانية في العالم على صعيد الخبرة الادارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والانظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي).
عدم وجود استراتيجية عربية (موحدة او شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .

عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .
وبناءً على الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات الآتية :

- اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم و بكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.

- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
- العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
- العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.
- العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة .
- زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.

قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية :**

1-إبراهيم مصطفى، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الإسكندرية.

2-أحمد ماهر : إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

3-الأكلي علي ، إدارة المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2008 .

4-البواب سيد، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها – محاورها – نتائجها – تأثيرها، ط2، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

5-الزيادات محمد عواد ، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

6-السالم مؤيد سعيد ، تنظيم المنظمات: دراسة في تطوير الفكر خلال مائة عام – دار الكتاب الحديث ، عمان 2002 .

7-السامرائي فاضل إيمان ، هيثم علي الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء، الأردن 2004.

8-الشمري هاشم ، ناديا الليثي : الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

9-الظاهر نعيم ابراهيم ، **إدارة المعرفة**، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009 .

10- الكبيسي صلاح ، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات ،القاهرة ، 2005.

11- حسين عجلان حسن، إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، عمان،2008.

12- عابدين محمود عباس،" **علم اقتصاديات التعليم الحديث**" ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 .

13- عبوي زيد منير ، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة وظائف المدير، دار دجلة، العراق 2007.

14- فليح حسين خلف" :، **اقتصاد المعرفة**" ، عالم الكتب الحديث، مصر، 2007 .

15- مارتن هايدجر، كتابات أساسية، ج2 ، ترجمة إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 .

16- منصور لميس ، إدارة الجودة ومستوى مساهمتها في تحقيق إدارة المعرفة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016 .

17- الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، المنهج والإقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

- **الكتب باللغة الاجنبية:**

18- Claire Beyou,Management des connaissances ,ED LIAS,Paris,2003.

19- Gilles Ballmise, Gestion des connaissances-Outils et applications du KM, VUIBERT, Paris, 2001.

20- Michel Ferrary,Yvon

21- Pesqueux, Management de la connaissace, Edition ECONOMICA, Paris, 2006.

22- Frençoise Rossin(avec la collaboration de sandirine leriche), Transfert des savoirs-Stratégie, moyens d'action,

23- solution adaptées a votre organisation, LAVOISIER,Paris, 2008.

- **المجلات:**

24- **أعمر سعيد شعبان**، رؤية إستراتيجية لتبني اقتصاد المعرفة من أجل دعم التنمية في الجزائر،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية،جامعة الجلفة ، العدد2، 2020.

25-الرفاعي ، غالب عوض، "اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004 .

26- الكامل بركة، سامي ، فلسفة إدارة المعرفة النشأة والتطور، مجلة رواق محكمة ،العدد السابع ، يونيو 2020.

27-خضري، محمد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،مجلة الرابطة،المجلد الرابع،العددان 3 و 4،تشرين الثاني،2004.

28- دهشان محمد متولي احمد إبراهيم ، التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة فى ضوء بعض التجارب الدولية، الإصدار الأول، العدد38 ، 2023.

29- رزيق كمال " **:ايطار الابتكار**" ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2005.

30-حلوش، عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005.

31-رشاد محمد، حسين محمود، علاقة إدارة المعرفة وتقنيات المعلومات، المجلة الأردنية، مجلد8 ، العدد ا، 2004 .

32- عماري سمير ،الجزائر في ظل إقتصاد المعرفة" رؤية تشخيصية"،مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ،جامعة 20 أوت – 1955 سكيكدة /الجزائر، العدد2، 2017.

33- غالب ياسين، المعلوماتية وإدارة المعرفة، رؤيا استراتيجية عربية، دورية مستقبل العرب، 2000، العدد 260 .

34- محمد حسن رسمي وآخرون ، أهمية مدخل اقتصاد المعرفة وأسلوب سوار SOAR الإستراتيجي في مواجهة بعض مشكلات المدرسة الابتدائية بدولة الكويت"دراسة تحليلية"،كلية التربية ،جامعة بنها،الجزء7، العدد116 ، أكتوبر 2018.

35- نبيل علي ، "تكنولوجيا المعلومات المعلومات وتطور العلم : منظور عربي "، جريدة الرأي الاردنية، السبت،26 آذار 2005 ، العدد 5.

المجلات باللغة الأجنبية :

36- World Bank, Korea and the Knowledge-based Economy Making the Transion, 2000) Sang Kyu Lee, Towards knowledge-based economy in Korea: metrics and policy, International Journal of Technology Policy and Management · January 20

- **الملتقيات العلمية**

37- السامرائي أمين سلوى ، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الرابع حول إدارة المعرفة بالعالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل 2004 .

38- بوزيان عثمان " :**اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات**" ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة،2004 .

39- بوعشة مبارك، إدارة المعرفة- مقاربة اقتصادية -الملتقى الدولي حول :إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية، باتنة-الجزائر،2008.

40- هيثم علي حجازي، قياس أثر إدراك المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية- دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه انموذج لتوظيف إدارة المعرفة،

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس :اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، عمان – الأردن ،2005.

- **الملتقيات باللغة الأجنبية :**

41- Bartheleme-Trapp Françoise, Vincent Béatrice, Analyse comparé de méthodes de gestion des connaissances pour une

42- approche managériale, 6éme conférence de l'association internationale de management stratégique, Faculté des sciences de l'administration université Laval –Québec- Juin 2001.

- **الاطروحات الاكاديمية:**

43- إبراهيم مصطفى شعيب، أثر المعرفة والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2008.

44- دوخي مقدم يمينة ":أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة "، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2012 .

45- ممدوح قاري زكية ،" إدارة المعرفة، **إدارة المعرفة**" ، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2008.

- **الاطروحات الاكاديمية باللغة الأجنبية:**

46- Jida Bahloul, Une approche hybride de gestion des connaissances basée sur les ontologies: Application aux incidents

47- informatiques, Thèse de doctorat,Institut nationale des sciences appliquées de Lyon –France- 2006. http://liris.cnrs.fr/publis/?id=4366. La date de visite: 06/03/2010.

48- Yoan Baizet, La gestion des connaissances en conception- Application à la sumulation numirique chez Renaut –

49- DLEC –Thèse de doctorat ,Paris ,2004. http://pastel.paristech.org .La date de visite :06/03/2010

- **المواقع الالكترونية :**

50- الجامعة المستنصرية ، تم الاطلاع على المقال بتاريخ :12-03-2024 ، على الموقع الالكتروني:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/14/14_2021_02_06!09_13_22_PM.docx

51- متطلبات اقتصاد المعرفة ،تم الاطلاع على المقال بتاريخ 9-1-2024، على الساعة 14:00، على الموقع التالي: الجامعة المستنصرية ، https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2021_07_13!01_40_30_AM.docx

52- اقتصاد المعرفة : مفهومه ،تاريخه،أهميته، تم الاطلاع على المقال بتاريخ 12-12-2023، على الساعة 13:00، على الموقع التالي:**https://www.annajah.net**

53- Gilles Ballmise, Knowledge management et outils informatiques, Avril 2003.

www.gillesbalmisse.com/v2/spip.php? La date de visite: 06/10/2010.

التقارير:

54- تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003 .

55- Aubert , Jean, " Knowledge Economies in the Middle East and North Africa", World Bank Institute,The International Bank for Reconstruction and Development, 2003 .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	2
تمهيد	5
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمعرفة	6
المبحث الأول: مفهوم المعرفة	7
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المعرفة	7
المطلب الثاني: تعريف المعرفة	14
المطلب الثالث: خصائص المعرفة والعوامل المؤثرة فيها	19
المبحث الثاني: أنواع المعرفة ومصادرها	23
المطلب الأول: أنواع المعرفة	23
المطلب الثاني: مصادر المعرفة	27
المبحث الثالث: انتاج المعرفة واكتسابها	30
المطلب الأول: انتاج المعرفة	30
المطلب الثاني: اكتساب المعرفة	32
الفصل الثاني: مدخـل اقتصـاد المعرفـة	35
تمهيد	36
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة	37
المطلب الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة	37
المطلب الثاني: خصائص اقتصاد المعرفة وسماته	40
المبحث الثاني : أهمية اقتصاد المعرفة ومقوماته	42

المطلب الأول: أهمية اقتصاد المعرفة	42
المطلب الثاني: مقومات اقتصاد المعرفة	45
المبحث الثالث: مؤشرات ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة	48
المطلب الأول : مؤشرات اقتصاد المعرفة	48
المطلب الثاني: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة	52
الفصل الثالث : التحول نحو اقتصاد المعرفة(تجارب ونماذج)	58
تمهيد	59
المبحث الأول : تجارب دولية في التحول نحو اقتصاد المعرفة	60
المطلب الأول: التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة	60
المطلب الثاني: التحول نحو اقتصاد المعرفة في" جمهورية كوريا الجنوبية نموذجاً"	63
المطلب الثالث: خطة التحول نحو اقتصاد المعرفة في جمهورية كوريا الجنوبية	67
المبحث الثاني: التحول لاقتصاد المعرفي في الدول العربية	70
المطلب الأول : تحديات الدول العربية في التحول نحو اقتصاد المعرفة	7073
المطلب الثاني: الاستراتيجية العربية المناسبة لإنجاز الاقتصاد المعرفي.	78
المبحث الثالث: تجربة الجزائر في التحول نخو اقتصاد المعرفة	78
المطلب الأول: واقع البناء المعرفي في الجزائر	78
المطلب الثاني : متطلبات بناء اقتصاد معرفي في الجزائر	80

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الوطنية لإنجاز أرضية الاقتصاد المعرفي	84
الخاتمة	88
قائمة المراجع	91
قائمة الأشكال والجداول	99

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرمية المعرفة	18
02	العوامل المؤثرة في المعرفة	22
03	دورة اكتساب المعرفة	33

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة الانفاق على مجال البحث والتطوير	50
02	براءات الاختراع من 1995-2004	51